أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا

مركز غزة للسياسات والإستراتيجيات

الراصد

شؤون فلسطينية

2018/03/20م

مسار النخبة
ELITE TRAKE

المحتويات

سياسات محاربة المقاومة: حماس الضفة نموذجا 3

السيسي يؤكد لعباس ضرورة المضي بالمصالحة واحتواء الخلافات 29

الضميري: القيادي في حماس فتحي حمّاد المتهم بمحاولة اغتيال الحمدالله..... 30

محيسن: إجراءات رادعة بعد تفجير موكب الحمدالله..... 31

دون حماس والجهاد وبعد غياب 3 سنوات.."القيادة الفلسطينية" تلتقي في المقاطعة لبحث "مستقبل غزة"!..... 33

التصعيد المتدرج.. مواجهة حتمية مع الفلسطينيين 35

الرئيس: قررت اتخاذ الإجراءات الوطنية والقانونية والمالية كافة للحفاظ على المشروع الوطني..... 39

"حماس" تدين تصريحات "عباس" وتدعو لإجراء انتخابات عامة..... 44

"الجهاد": تصريحات عباس تهديد لوحدة الشعب الفلسطيني 46

يحيى موسى: عباس ليس له شرعية ولا مشروعية وخطابه "أرعن وغير مسؤول" ولا يصب في مصلحة الشعب الفلسطيني..... 47

الفايز: عباس يمتثل لأوامر ليبرمان ونحسد إسرائيل عليه 48

السفير الكركي: منظمة التعاون الإسلامي اعتمدت مشروع قرار حول فلسطين والقدس..... 49

القيادتان الفلسطينية والأردنية تخططان لتبني قمة الرياض قرارات ملزمة لمواجهة «صفقة القرن» وإقرار مبادرة السلام الفلسطينية..... 50

عريقات إذ يتهم أمريكا بالتمهيد لدولة في غزة..... 53

مجلس وطني فلسطيني دون انتظار الفصائل 55

تحذيرات من خطورة تصريحات عباس وتوقعات بعزله.. ما دور مصر؟..... 57

الديمقراطية للرسالة: رفضنا باجتماع المنظمة إجراءات عباس لكنه أصر عليها..... 60

لا تعطوا عباس الفرصة كي يحرق فلسطين..... 61

على هامش تفجير موكب رئيس الحكومة 63

سياسات محاربة المقاومة: حماس الضفة نموذجا

إسراء لافي المعهد المصري للدراسات 16\3\2018

تمهيد:

نجم واقع فلسطيني جديد بعد انتخابات عام 2006 ، يتمثل بسيطرة حماس على غزة، وسيطرة فتح على الضفة الغربية، وبالتالي أصبحنا نتكلم عن واقع مختلف لحركة واحدة، وتعتبر الضفة الغربية ساحة الصراع الأهم ضد الاحتلال الصهيوني بعد إخراجه من غزة، كما تتعرض لهجمة تهويد شرسة، وفي واقع تتعاون فيه السلطة الفلسطينية مع الاحتلال لمحاربة حركة حماس لمنع نقل نموذجها المقاوم إلى الضفة الغربية، ومع انتفاضة القدس التي تعاني من عقبات كثيرة، وقبل الحديث عن دور حماس في مواجهة هذا الواقع الجديد لا بد من المعطيات وفهم التغيرات والأحداث التي حصلت منذ فوزها في الانتخابات التشريعية عام 2006 .

في هذا السياق تأتي هذه الدراسة، والتي تتناول سياسات محاربة حركة حماس في خمسة محاور:

المحور الأول: موجز الواقع الذي عاشته الحركة خلال 12 عامًا.

المحور الثاني: سياسات السلطة الفلسطينية والاحتلال الإسرائيلي في استهداف الحركة.

المحور الثالث: الظروف الذاتية التي أسهمت في إضعاف حركة حماس.

المحور الرابع: المحطات التي منحت حركة حماس فرصة لالتقاط أنفاسها وترميم تنظيمها.

المحور الخامس: التحديات الأساسية وسبل تجاوزها.

المحور الأول: موجز الواقع الذي عاشته الحركة 2006-2018:

منذ فوز حركة حماس بانتخابات المجلس التشريعي في 2006/01/25 وبدء عمليات الفلتان الأمني1 في قطاع غزة والذي كان في جزء منه تعبيرًا عن رفض الاعتراف بنتيجة الانتخابات، ووصولًا إلى إعلان الحركة حسم القطاع وتفكيك المربعات الأمنية وطرد واعتقال كل من له علاقة بأحداث الفلتان، وحركة حماس تعيش واقعًا صعبًا في كل من قطاع غزة بفعل الحصار المفروض عليه، وفي الضفة الغربية بفعل الممارسات الأمنية التي استهدفت كوادر الحركة، وذراعها الطلابية في الجامعات، ومؤسساتها، بشتى أشكال الملاحقة والتضييق.

ففيما عاشت غزة حوالي 4 سنوات في ظل إفرازات "الحسم العسكري" وتبعات عمليات القتل والتصفية، والاعتقال السياسي والأمني، حتى إقرار لجنة مصالحة مجتمعية أعيد تفعيلها عام 2017 لإنهاء ملف ضحايا الانقسام بدفع التعويضات لعائلات القتلى، وإطلاق سراح عدد من معتقلي فتح بغزة من المتهمين بأعمال عنف خلال عامي 2006 و 2007 ، والسماح بعودة الهاربين من حركة فتح إلى خارج قطاع غزة2 ، كانت ولا زالت تعيش حركة حماس في الضفة أجواء الملاحقة المستمرة.

فالاعتقال السياسي مستمر سواء على خلفية سياسية أو بسبب مستحقات الأسرى والشهداء أو على خلفية مقاومة الاحتلال أو لمحاربة النشاط الوطني والتنظيمي عمومًا غير المنسجم مع سياسات السلطة وسياسات الاحتلال، والذي تخلله عمليات تعذيب تسببت بقتل عدد من كوادر الحركة 3، وعمليات ملاحقة واصطدام مسلح مع مقاومين من حركة حماس انتهت أيضًا باستشهادهم4 ، إلى سياسة الاستدعاء إلى مقرات الأجهزة الأمنية، والفصل الوظيفي الذي قضى فيه القضاء بإعادة المفصولين على خلفية سياسية5 ، كما أخذ شكلًا آخر حيث توضع العراقيل لمنع الحصول على وظيفة لمن لا تمنحه وزارة الداخلية شهادة حسن سيرة وسلوك برغم حصوله على شهادة عدم محكومية من وزارة العدل، إضافة إلى اقتحام البيوت المستمر، والتي لم تفرق بين رجل وامرأة، وفتى أو شاب أو كهل.

تزامنت هذه الممارسات بحق حركة حماس مع استمرار الاحتلال الإسرائيلي بملاحقاته التي لم تتوقف سواء بالاعتقالات اليومية أو الحملات المتجددة التي يشنها كل فترة تحت عنوان "جز العشب" وتطويرها إلى "اقتلاع الجذور"6 ، إضافة إلى استمرار ملاحقات المقاومين واغتيالهم، ويعزز هذا سياسة التنسيق الأمني7 المتفق عليها ضمن اتفاقية أوسلو 1993 والتي تقتضي تسليم المقاومين وملاحقتهم والتبليغ عنهم وكل ما من شأنه تعزيز حالة الحفاظ على أمن الإسرائيلي، ووقف حالة المقاومة، وليس انتهاء بسياسات الملاحقات الإلكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي.

تداعيات هذه السياسات مجتمعة هدفت إلى خلق حالة من العزلة على الحركة على المستويات المجتمعية، والإقليمية، والدولية.

المحور الثاني: سياسات السلطة الفلسطينية والاحتلال الإسرائيلي في استهداف حركة حماس

عقب فوز حركة حماس بأغلبية مقاعد المجلس التشريعي تباينت ردود الأفعال المحلية والإقليمية والدولية، بين التهنئة، والتخوف، والتهديد، إلا أن بعض الدول العربية ومثلها دول العالم المختلفة دعت إلى نبذ حماس العنف و"الإرهاب"، والاعتراف بإسرائيل، وبحث سبل الوصول إلى السلام معها.

شهدت محاولات محاربة حماس بالأساس مكافحة تمويل الحركة إذ تقوم كافة مشاريعها المرتبطة بوجودها واندماجها مع المجتمع على المال، وتَعَاقَبَ الاحتلالُ والسلطةُ على العمل المستمر لوقف كل ما من شأنه دعم الحركة أو ما عبر عنه الكاتب ساري عرابي8 بالجهود المزدوجة لاجتثاث الحركة بإضعافها من ناحية، وإخلال التوازن الداخلي في صناعة القرار من ناحية ثانية، هذا يأتي منسجمًا مع ما دعا إليه موشيه يعلون وزير الجيش الإسرائيلي في 2006/02/08 أي بعد فوز حماس بأسبوعين وذلك في كلمة ألقاها أمام منتدى السياسة الخاصة التابع لمعهد واشنطن بضرورة تقويض سلطة حماس بأسرع ما يمكن، إلى جانب دعوته المجتمع الدولي لتنفيذ حصار دبلوماسي ومقاطعة للسلطة الفلسطينية، إضافة لتجميد إسرائيل اتفاقياتها الاقتصادية مع السلطة الفلسطينية وزيادة تكثيف أنشطة مكافحة الإرهاب9 .

ويذهب ماثيو ليفيت إلى حصر مكافحة الإرهاب بثلاثة مستويات: الردع، والوقاية، والتعطيل10 ، وهذا ما سنلاحظه في السياسات الممنهجة المتبعة بمحاربة حماس على مستوى التمويل، والعمل الاجتماعي، والعمل التنظيمي.

وتذهب الباحثة هنا إلى تجزئة مراحل استهداف السلطة الفلسطينية والاحتلال حركة حماس إلى أربعة مراحل: تداعيات الفوز في العام الأول 2006 ، ومرحلة التصعيد وحالة الطوارىء في العام الثاني 2007 ، التجفيف وتثبيت الواقع الجديد 2008 – 2010 ، ومرحلة ما بعد 2011 .

المرحلة الأولى: تداعيات فوز حركة حماس في العام الأول 2006

تذهب الباحثة إلى تجزئتها إلى قسمين:

القسم الأول: ما قبل تشكيل الحكومة وهي المرحلة الأقصر الممتدة من 2006/01/25 إلى 2006/03/28 والتي شهدت ردود الفعل السياسية11 ، والتلويح بعصا المساعدات والمنح والرواتب، واشتراط الاعتراف بإسرائيل، ونبذ العنف بقبول شروط اللجنة الرباعية الدولية12 ، ومقاطعة حركة فتح تشكيل حكومة وطنية.

القسم الثاني: ما بعد إعلان تشكيل الحكومة الفلسطينية العاشرة؛ أي منذ 2006/03/28 والمتمثلة في استثمار المواقف السياسية للتحريض على حركة حماس، وممارسة الضغوط عليها، مقابل محاولات الحركة بالصمود وتعزيز فوزها، فلسطينيًا يمكن الحديث عن أربعة محاور هدفت إلى خلق تحديات تجعل من إمكانية ممارسة حركة حماس لدورها في الحكومة صعبًا ومتعثرًا، وهي:

أولًا: ارتفاع الاضطرابات الأمنية، وتشكيل وزير الداخلية سعيد صيام قوة تنفيذية13 لضبط الوضع الأمني بعد عدم امتثال القوات الأمنية التابعة للوزارة، إضافة لارتفاع حالة التجاذب السياسي، والاعتداء على التجمعات السلمية14 ، وفوضى السلاح والتي وصلت إلى اغتيال عضو مكتب سياسي عن حركة حماس بقطاع غزة على أيدٍ فلسطينية د. حسين أبو عجوة15 .

ثانيًا: تفاقم أزمة الرواتب ومقاطعة البنوك للتعامل مع الحكومة منذ آذار 2006 وصولًا إلى وقف مخصصات الأسرى16 ، التي بلغت ذروتها بتنفيذ أطول إضراب عام17 شهدته الأراضي الفلسطينية منذ دخول السلطة عام 1994 ، والذي امتد من 2006/09/02 إلى 200618/11/07 بالنسبة للمؤسسة التعليمية، فيما امتد إلى مطلع كانون أول بالنسبة للقضاء والموظفين العموميين19 ، فيما استمر إضراب القطاع الصحي حتى أيار 200720 .

ثالثًا: تعديل قوانين متعلقة بوسائل الإعلام ومنح التراخيص وتغيير تبعية هذه المؤسسات من مؤسسة رئاسة الوزراء إلى مؤسسة الرئاسة21 .

رابعًا: ممارسة حملات إعلامية مضادة قائمة على الإشاعة بالتهكم حينًا وبالعداوة حينًا آخر كمحاولة تحريض النساء بادعاء أن حماس ستفرض زيًا عليهم، أو بتحريض النصارى في مسألة فرض الجزية، أو بمقارنة فوز حماس بفتح مكة.

وقد اختُتِم العام بدعوة رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس إلى انتخابات رئاسية وتشريعية مبكرة، وهي الدعوة التي قوبلت بالرفض من عدة فصائل فلسطينية، ولم تستند لأسس قانونية.

أما إسرائيليًا فيمكن الحديث عن أربعة محاور استهدف الاحتلال من خلالها عرقلة الحكومة الفلسطينية العاشرة، وجعل انعقاد المجلس التشريعي غير ممكن وبالتالي لن يتمكن من ممارسة مهامة التشريعية، ومعاقبة الناس على اختيارهم لحركة حماس وتأليبهم عليها، وهي:

أولًا: تصعيد الموقف بإعلان رفض التعامل مع حكومة تكون فيها حماس، والتدليل على توجهات حماس بتعيينها قائد لجان المقاومة الشعبية جمال أبو سمهدانة مسؤولًا عن القوة التنفيذية.

ثانيًا: حجز أموال الضرائب الخاصة بالسلطة الفلسطينية.

ثالثًا: عملية اغتيال جمال أبو سمهدانة بعد أقل من شهرين من الاحتجاج على تعيين حماس له وذلك في 22 2006/06/08 ، فنفذت المقاومة على حدود عزة عملية "الوهم المتبدد"23 والتي أسفرت عن قتل جنديين واختطاف الثالث في 2006/06/25 .

رابعًا: اعتقال 64 مسؤولًا من بينهم 8 وزراء و 21 نائبًا في المجلس التشريعي عن حركة حماس وعددًا من رؤساء البلديات24 في الضفة الغربية، وتنفيذ عدوان على غزة أطلق عليه "أمطار الصيف" 200625/06/28 ، ثم أتبعها بـ "غيوم الخريف" 200626/11/02 .

المرحلة الثانية: التصعيد وحالة الطوارئ خلال عام 2007 :

شهد مطلع عام 2007 استمرارًا للحالة التي أعقبت انتخابات المجلس التشريعي 2006 ، ونظرًا لتزايد حالات الفلتان الأمني واشتداد التضييق على الحكومة الفلسطينية، تم توقيع اتفاق مكة بين فتح وحماس والذي نص على:

تشكيل حكومة وحدة وطنية، وتحريم الدم الفلسطيني، ولم يشر بشكل مباشر إلى الاعتراف بإسرائيل كما تطالب اللجنة الرباعية، ودعا كتاب التكليف إلى احترام الاتفاقات الموقعة بين السلطة ومنظمة التحرير وإسرائيل27

كما تم حل الحكومة التي شكلتها حركة حماس 2006 وأعلن عن حكومة وحدة وطنية في آذار 2007 ، إلا أن الوضع الأمني في غزة ازداد تدهورًا بعمليات خطف وقتل ارتفعت في أيار، واستمر الاقتتال والذي بلغ ذروته في الفترة (10 – 14) حزيران 2007 ؛ فاتخذ رئيس السلطة محمود عباس عدة إجراءات وسياسات فرضت واقعًا جديدًا، واستهدفت التضييق على حركة حماس بمعاقبتها في غزة، وبملاحقتها في الضفة الغربية فأعلن في 2007/06/14 حل الحكومة الوطنية، إعلان حالة الطوارئ، وتشكيل حكومة طوارئ تنفذ حالة الطوارئ28 .

وقد شكلت حالة الطوارئ التي فُرضت في الفترة 2007/06/14 – 2007/07/13 ملامح المرحلة التالية، واستثمرت الإجراءات في الإبقاء على حالة الملاحقة لكوادر حركة حماس ومؤسساتها، ومن ذلك:

شن حملات اعتقال وضرب واحتجاز واقتحام بيوت ومكاتب نواب الحركة29 ، رُصد خلال الفترة 14 إلى 27 حزيران أكثر من 100 حالة اعتقال30 ، والتي تفاقمت فيما بعد.

تقييد حريات الإعلام، والاعتداء على الصحفيين، والمؤسسات الإعلامية، ومنع تغطية بعض الأحداث وهي سياسة تجاوزت فترة حالة الطوارئ لتبقى كحالة عامة 31.

إصدار مرسوم رئاسي متعلق بمراجعة جميع تراخيص الجمعيات والمؤسسات والهيئات الصادرة عن وزارة الداخلية أو أي جهة حكومية أخرى وإلزامها جميعًا بتقديم طلب تجديد ترخيص خلال أسبوع من تاريخه32 .

الاعتداء على مقرات ومحتويات بعض المؤسسات الأهلية33 .

إصدار قانون حظر القوة التنفيذية وميليشيات حماس واعتبارها خارجة عن القانون 34.

إنهاء عقود عمل موظفي العقود ضمن برامج التشغيل المتوقفة، ووقف كافة عقود العمل المعقودة بعد 200535/12/31 .

إصدار رئيس الوزراء قرارًا بحل 103 جمعيات خيرية وهيئات أهلية لدواعٍ قانونية، وبعضها قدم شكاوى بتجميد حساباته36 .

إقرار مجلس الوزراء اعتبار إجراء الفحص الأمني جزء من عملية التعيين37 في الوظائف؛ أي موافقة الأجهزة الأمنية وما اصطلح عليه بـ"السلامة الأمنية" أو "حسن السيرة والسلوك".

فيما تزامنت سياسات الاحتلال في محاربة حماس بالإجراءات التي أقرها رئيس وزراء حكومة الطوارئ وتسيير الأعمال فيما بعد سلام فياض:

اعتقال نواب المجلس التشريعي الذين وصلوا 40 نائبًا أسيرًا غالبيتهم من حركة حماس، والذي يجعل أمر انعقاد المجلس التشريعي واستكمال النصاب متعذرًا، إلى جانب مواصلة حملات الاعتقال التي استهدفت قيادات محلية وتنظيمية وكوادر طلابية.

مداهمة مؤسسات والعبث بمحتوياتها وإغلاق بعضها، وقد طال الإغلاق 55 مؤسسة38 بحسب مؤسسة التضامن الدولي لحقوق الإنسان، وهي غير المؤسسات التي أغلقتها السلطة.

وبالنظر إلى خطوات التضييق على حماس اشتراك السلطة والاحتلال باستهداف المؤسسات والجمعيات، وهذا يعيدنا إلى ما أشارت إليه عدة مقالات ودراسات حول أثر الجمعيات والمؤسسات الأهلية التي أدارتها

حركة حماس في ترجيح كفة انتخابات التشريعي لصالحها، وما له علاقة في تحسين صورتها، وتقريبها للناس بالعون وسد الحاجة، وهو ما أشار إليه خبير اقتصادي صهيوني راني لوفنشتاين بإقامة شبكة أمان اجتماعي تشكل بديلاً للجمعيات الخيرية التي ترعاها حماس بهدف توفير الدعم الشعبي للتشكيلة التي يترأسها فياض39 .

المرحلة الثالثة: التجفيف وتثبيت الواقع الجديد 2008 – 2010 :

في هذه المرحلة عمد كلٌ من الاحتلال والسلطة إلى التخلص من الملفات العالقة كملف المطلوبين والمطاردين بتهم المقاومة، واستكمال إغلاق المؤسسات التي اعتبرت مصدر تعزيز لحضور حماس، وتهميش حضور عناصر الحركة في المجتمع وفي مواقع نشاطهم بما يحقق عزلتهم عن المجتمع وبالتالي حجب لإمكانية التأثير، وليس أخيرًا قمع الحريات وخاصة حرية الرأي والتعبير لما لها من تأثير في صناعة الوعي، سواء بالاعتقال أو التشويش، بما يعزز حالة خوف عامة لدى الجمهور العامة، وفعليًا كان لجوء الناس في تلك الفترة إلى مواقع المنتديات على الشبكة العنكبوتية "الإنترنت"، واستخدام أسماء مستعارة سواء للتعبير عن الرأي أو تقديم الشكوى، كما يمكن ملاحظة التقاطعات في الأعمال بين الطرفين وتبادل الخدمات وخاصة الأمنية40 .

(أ) يمكن إيجاز سياسات السلطة الفلسطينية41 في الضفة الغربية خلال الأعوام الثلاثة 2008 – 2010 فيما يأتي:

1ـ الاعتقال التعسفي42 ، وعرض المعتقلين على القضاء العسكري43 بدلًا من القضاء المدني، وعدم عرضهم على النيابة العامة خلال 24 ساعة، واستخدام سياسة التعذيب44 .

2. اشتراط السلامة الأمنية45 للتعيين في الوظائف بكافة أشكالها، وقطع الرواتب وفصل الموظفين46 لعدم موافقة الجهات الأمنية عليهم.

3. استهداف المؤسسات الإعلامية47 بالإغلاق كالصحف والإذاعات والفضائيات، والجمعيات الخيرية48 بالإغلاق أو بحل الهيئة الإدارية وتعيين غيرها أو التدخل في الإجراءات الانتخابية، ووضع اليد على لجان الزكاة وحساباتها.

4. تصعيد ملاحقة مقاومي حركة حماس بدعوى حيازة سلاح غير مشروع49 .

5. مصادرة أموال وعقارات وحيازات من مواطنين يتم اعتقالهم50 .

6. تصاعد الملاحقة على الرأي سواء كان مقالًا مكتوبًا أو خطبة جمعة51 ، ولاحقًا رأيًا منشورًا على مواقع التواصل.

(ب) تلخصت سياسات الاحتلال في هذه المرحلة بالآتي:

1. استمرار سياسة مداهمة وإغلاق المؤسسات52 .

2. استمرار سياسة الاعتقال واستهداف أي تشكيلات يُشتبه في كونها بنية إدارية أو تنظيمية لحركة حماس، وفقًا لتقارير الأجهزة الأمنية تنفيذًا للتنسيق الأمني، أو لتقارير العملاء.

3. اغتيال مطاردين ومن يتهمهم الاحتلال بالقيام بأعمال مقاومة53 .

4ـ إصدار قرار من محكمة العدل العليا فيما يُعرف بمكافحة الصناديق المرتبطة بالإرهاب54 ، في 2008/03/18 ، يخول بموجبه القائد العسكري لمنطقة الضفة الغربية إصدار أمر عسكري بمصادرة أموال من شخص أو أشخاص، بنفس قيمة الأموال المحولة إليه/هم من منظمة غير شرعية بحسب القانون الإسرائيلي.

وتحت لافتة الإرهاب ومحاربته شاركت الولايات المتحدة في الحرب ضد حماس ليس على صعيد الحصار ووقف المساعدات فقط بل بملاحقة المؤسسات الدولية التي تقدم الخدمات لجمعيات تترأسها حماس في إطار تجفيف مصادر التمويل55 .

يمكن الحديث هنا عن تعامل البنوك مع الأزمة والذي قلت الدراسات بشأنه، حيث منذ فوز حركة حماس تراجعت البنوك خطوة إلى الوراء كي لا تتعرض لوقف أصولها من قبل الولايات المتحدة بتهمة التعامل مع منظمة إرهابية، وفي ذات الصدد أصدر رئيس السلطة محمود عباس أكثر من قانون يتناول مكافحة غسيل الأموال الأول عام 56 2007 ، والثاني في 201557 تحت عنوان مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، ويشرف على تنفيذ هذه القوانين سلطة النقد فلا تملك البنوك مخالفة سلطة النقد58 .

وتحت مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب أُوقف العديد من حسابات الأسرى والقيادات في حماس59 ، كما تعرض عدد من نشطاء الحركة للمحاكمة بتهمة غسيل الأموال60 ، والتي يُقصد بها إيصال الأموال لأهالي الأسرى والشهداء أو لنشاطات الحركة.

المرحلة الرابعة: ما بعد 2011 :

للدقة يمكن تأريخ هذه المرحلة منذ أواخر 201061 حين بدأت عودة خجولة للكتلة الإسلامية الذراع الطلابي لحركة حماس في الجامعات، وحين قرر بعض معتقلي حماس السياسيين في سجن أريحا الإضراب عن الطعام حتى الإفراج عنهم، فكانت هذه بداية تحول في شكل المظلومية، واستدعت أيضًا توسعًا في سياسات القمع، مع استمرار في تنفيذ سياسات سابقة، وبالنظر للسلطة الفلسطينية فإن السياسات التي استمرت حتى كتابة هذا البحث تلخصت في:

استمرار التنسيق الأمني، وملاحقة المقاومين، والعمل على تسليمهم، إضافة إلى تسليم الملفات وتبادلها بين الأجهزة الأمنية والاحتلال فيما تعارف عليه بين النشطاء الفلسطينيين بـ "كمبيوتر واحد"، مع مواصلة سياسة الاعتقال السياسي والتعذيب 62.

استمرار سياسة اشتراط السلامة الأمنية في التعيين في كافة الوظائف الحكومية والعمومية، منها التعليم، والأوقاف، والصحة، والمواقع الإدارية في الوزارات.

استمرار المصادرات بكافة أشكالها، خلال عمليات دهم المنازل أو باشتراط تسليم بعض الحيازات مقابل تنفيذ قرار الإفراج.

فيما أضيف إليها وفقًا للواقع الجديد الذي حاولت فيه حركة حماس الخروج من الشرنقة ما يعزز إبقاء التنظيم مفككًا ووجهًا لوجه مع الملاحقة المحتمة؛ ومنها:

اعتقال أبناء الكتلة الإسلامية، بما يعزز عزلهم عن جمهور الطلبة، وقد سبق ذلك ما عزز الخوف من كل ما يتصل بحماس، ليجدوا أنفسهم وحدهم دون احتواء.

استهداف المشاركين بالاعتصامات المناهضة للاعتقال السياسي والاستدعاء بالتهديد، وتفريق المظاهرات أو الاعتداء عليها بالضرب، والاعتداء على المسيرات التي تدعو لها حركة حماس سواء مناصرة لغزة63 أو للقدس والأقصى، وأيضًا العمل على التشويش عليها، كالدعوة لمسيرة من موقع آخر وفي نفس التوقيت أو تعمد ترتيب المواد الإعلامية المتحركة بما يغطي على القائمين على المسيرة وبهتافات مضادة أو صوت أجهزة صوت عالٍ يشوش على الهتافات ويحاصر المتظاهرين.

كذلك عمد الاحتلال الإسرائيلي إلى الاستمرار في سياساته مع توسع في بعضها؛ ومنها:

شن حملات الاعتقال الواسعة بين فترة وأخرى، فكان يتحدث عن جز العشب الأخضر 64 أو قص العشب في إشارة لعملية تنظيف لما قد بدأ ظهوره من نشاط لحركة حماس وخاصة طلبة الجامعات، وصولًا إلى ما

أطلق عليه اقتلاع الجذور 65 أي قطع الطريق على كل ما من شأنه التمهيد لظهور عناصر جديدة، وهذه الحملات على اختلافها يمكن اعتبارها محاولات استباقية لشل العناصر المتوقع نشاطها في فترة لاحقة عن الحركة والفاعلية؛ إذ فاعلية العمل النقابي داخل الجامعات تنعكس إيجابًا على واقع العمل الوطني والمقاوِم.

توسيع حملات الملاحقة بتهم التحريض والرأي المنشور على مواقع التواصل الاجتماعي، على نشطاء حركة حماس وغيرهم.

الإعلان بشكل مستمر عن إحباط عمليات مقاومة أو إلقاء القبض على خلايا لحركة حماس، بهدف بث روح عدم الجدوى من الجهود المبذولة والثمن المدفوع مقابل عدم نجاحها، ولرفع الروح المعنوية لمجتمعه الداخلي.

مصادرة أموال عوائل الشهداء والأسرى وكل ما من شأنه تخفيف ثمن مقاومة الاحتلال، وهدم بيوتهم.

بعد ما سبق من استعراض لتسلسل محاصرة وملاحقة حركة حماس وبنيتها بمختلف الأشكال فيما قد نسميه تكتيكات مرحلية خلال 12 عامًا، وفي ضوء المستويات الثلاثة التي أشار إليها ماثيو ليفيت: الردع، والوقاية، والتعطيل، يمكن أن نوجز السياسات المستخدمة من قِبل السلطة الفلسطينية والاحتلال الإسرائيلي فيما يأتي:

أولًا: محور الردع:

في هذا المستوى يعمد الاحتلال والسلطة الفلسطينية بأجهزتها الأمنية إلى رفع الثمن الذي يدفعه المستهدَف أو الناشط أو الكادر، وتأثير هذه الخطوة لا يقتصر على الشخص المستهدف، بل يستهدف الدائرة المحيطة سواء كانت العائلة أو المنطقة أو الأصدقاء، ومَن في دائرة النشاط، على قاعدة مَن يأتي بالتخويف والترهيب يوفر عليهم عناء ملاحقته، وخاصة أن كثيرًا من الناس يردعها الثمن، وضمن الردع يمكن إدراج السياسات الآتية:

1ـ سياسة الاعتقال: يدخل فيها الاعتقال المتكرر للكوادر والقيادات، والتي تتسبب في فراغ قيادي، مع مصادرة الوقت اللازم لتدريب كوادر جديدة، بحاجة للاحتكاك والتوريث، كما تسهم في استنزاف المستهدفين حتى لا يعودوا قادرين على ممارسة أدوارهم الأولى إما لتباعد الزمان عن الميدان أو حاجتهم للاستقرار، ولذلك يستهدفهم الاحتلال بالاعتقال الإداري وهو الاعتقال بدون تهمة أو تحت بند ملف سري أو يشكل

خطرًا على أمن الدولة، في المقابل تستخدم السلطة الفلسطينية الاعتقال على ذمة المحافظ وهو احتجاز بلا تهمة.

كما يعمد الاحتلال إلى جانب الاعتقال إلى استخدام أحكام مع وقف التنفيذ وهو حكم معلق على عودة الشخص لممارسة نفس النشاط الذي اعتقل بسببه أو نشاطات مرتبطة، وهذه الأحكام تتسبب في شلّ حركة الكادر، وتحييده عن ساحة الفاعلية والنشاط حتى انتهاء الحكم.

2ـ سياسة الاستدعاء: سياسة تستخدمها أجهزة السلطة بشكل متكرر، من ناحية تتسبب في إنهاك المستهدفين، وتثبيطهم، وتوسيع مساحة العزل، فكثيرًا ما يعتزل الناس التعاطي مع الذين يستهدفهم الأمن بشكل متكرر تحت عنوان: "بدناش وجع راس".

3ـ سياسة الإبعاد: أعاد الاحتلال استخدام وسيلة الإبعاد كحُكم على طلبة الجامعات في الضفة الغربية، وتحديدًا نشطاء الكتلة الإسلامية منذ عام 2013 ، لفترات تتراوح بين 4 شهور و 6 أشهر، على طلاب وطالبات، وقد وثقت الباحثة 16 حالة إبعاد 9 منها في عام 2017 فقط.

4. سياسة الهدم : وهي سياسة قديمة حديثة، تستهدف هدم بيوت منفذي العمليات، وتشمل نشطاء حماس وغيرهم، ولكن فاعلية السياسة تأتي في تعطيل عمليات إعادة البناء، وجعل مهمة جمع المال صعبة، إلى جانب استدعاء وملاحقة مَن يحاولون المساهمة في البناء، وكان أحد الحلول لتجاوز ذلك بتحويل حملات إعادة البناء إلى حملات شعبية ولكن أيضًا عملت جهات داخلية على تعطيلها.

5ـ سياسة العقوبات الجماعية: يُلحظ استخدام هذه السياسة كرد فعل على عمليات المقاومة المفاجِئة، كعملية خطف الجنود عام 2014 في الخليل، وعمليات إطلاق النار لخليتي سلواد ونابلس 2015 ، وخلية جنين 2018 ، وفيها يعمد الاحتلال لفرض طوق أمني على المنطقة المستهدفة، ويحدد حركة السكان، إلى جانب عمليات دهم وتفتيش واسعة، وصلت في الخليل إثر خطف الجنود إلى عمليات تفتيش بيت بيت، ومنع أهالي المحافظة من المرور عبر معبر الكرامة، وإعادة اعتقال محرري صفقة تبادل الأسرى 2011 ، إلا أن هذه السياسة تأتي بنتيجة عكسية أحيانًا وتزيد من نقمة الناس، لذلك يستخدم الاحتلال العقوبات المحددة، وهو يزاوج بين السياسات بحسب المصلحة الأمنية، فحينًا يوقف التصاريح الأمنية أو يلوح بوقفها، وحينًا لا يوسع رقعة العقوبة.

ولكن الانطباع الذهني في الوعي الجمعي برفع الثمن مقابل احتضان المقاومة أو نشطائها يؤتي ثماره مع الزمن خاصة إذا ترافق مع كي الوعي الوطني والذي سيأتي ذكره لاحقًا.

ثانيًا: محور الوقاية:

يُقصد بالوقاية السياسات التي تعمل على خفض إنتاجية العمل المضاد، وجعل بيئته صعبة، فيؤثر على الكثافة من جهة، وعلى التأثير والحجم من جهة أخرى، وكثيرًا ما يهدف إلى جعل القيام بالنشاط بلا جدوى من خلال محاصرته أو كشفه، كما يهدف إلى ملاحقته أولًا بأول حتى لا يبلغ البناء تمامه، ومن السياسات في هذا الاتجاه:

سياسة جز العشب الأخضر: وهي سياسة اعتقالات مكثفة، تستهدف نشطاء وقيادات بالجُملة، في ذورة أحداث أمنية أو فترة انتخابات طلابية متوقعة، وتقع هذه السياسة ضمن مبدأ "الاستمرارية" وهو أحد 10 مباديء حددها جيش الاحتلال الإسرائيلي عام 1998 بحسب ما أشار يعقوب أميدور66 ، أي العمل المستمر على ملاحقة الإرهاب وتفكيك البنى التحتية وخلايا حماس ومقارها، للحد من فاعليته، حتى لا يتمكن نشطاء حماس والجهاد وغيرهم من التقاط أنفاسهم، والذي يتضمن تقييد النشاط المدني والاقتصادي والاجتماعي بطريقة مستمرة لا تقبل المساومة67 ، وهي سياسة تحقق الردع المؤقت، ويحتاج إليها من حين لآخر لتقويض قدرات "العدو" 68.

وفي ذات السياق الحفاظ على الوجود الأمني الإسرائيلي في الضفة الغربية فكرة ترقى إلى عقيدة أمنية بحضورها في خطاب نتنياهو69 وفي رأي موشيه يعلون70 الذي أشار إلى الفكرة عام 2006 .

سياسة تجفيف المنابع: تضمنت هذه السياسة الواسعة حجز الجمارك وأموال المانحين من قبل الاحتلال حتى تشكيل حكومة الطواريء71 ، ومن ثم إصدار قرار تحت عنوان مكافحة الصناديق المرتبطة بالإرهاب عام 2008 والذي توسعت فيه رقعة المصادرة للأموال والممتلكات في العامين الأخيرين بدعوى أنها أموال لحماس، وصولًا إلى عام 2017 والذي شهد طرح القانون الأمريكي "تايلور فورس"72 والذي يطال مخصصات أهالي الأسرى والشهداء، والتي كانت تمررها السلطة بدعوى إن لم تفعل هي فستوفرها حماس، ولم تعد هذه الحجة مبررًا مقبولًا لدى الأمريكان، ويأتي تحويل وزارة الأسرى إلى هيئة ضمن ذات الإطار.

هذه السياسة تستخدمها أجهزة السلطة الفلسطينية أيضًا، حيث تصادر خلال مداهماتها ما يقع بين أيديها من الأموال، وأحيانًا تكون المداهمات بهدف البحث عن أموال كمداهمات بيوت الأسرى، كما تحتجز حوالات شخصية بدعوى غسيل الأموال.

سياسة التنسيق الأمني : والتي أُقرت وفقًا لأوسلو، وتعززت في الواقع بفعل الجهود المشتركة في تعزيز واقع أمني جديد يهدف بالدرجة الأولى إلى حماية الإسرائيليين، ولزيادة الفاعلية مورست تدريبات مشتركة برعاية أمريكية فترة دايتون، هذا التنسيق لم يتوقف بل شمل تبادل ملفات حتى وجد بعض المعتقلين ما سئلوا عنه لدى أجهزة السلطة في وجههم بعد اعتقالهم من الاحتلال، وسياسة الاعتقال المزدوجة أُطلق عليها محليًا "الباب الدوار".

وإن كان الهدف منها الحفاظ على ضفة هادئة فإن الاحتلال يؤمن أن وجوده في الضفة الغربية يعزز من وجود السلطة ويمنع تسلل الجهاديين، ويوفر نطاقًا واسعًا للدعم والتعاون الأمني مع السلطة الفلسطينية73 .

ثالثًا: محور التعطيل:

ركز يعقوب عميدور على أربعة مباديء من أصل عشرة، وهي الاستخدام الأمثل للقوى، وتركيز الجهود، واستمرارية العمل، والعمق والاحتياط، ورغم أن السياسات تتداخل وتكمل بعضها وتؤدي مهام متكاملة، إلا أن السياسات المتعلقة بتعطيل كفاءة "العدو" وهو هنا حماس لا تقل أهمية عما سبق، فهي تجمع بين القوة الناعمة والقوة الخشنة بهدف الحد من قدرة الحركة على العمل، ومن هذه السياسات:

سياسة اقتلاع الجذور: تجمع هذه السياسة الردع والتعطيل معًا، فهي من جهة توسع دائرة الاستهداف بالضرب بيد من حديد على كل من يتعاطى مع رمزية المقاومة حتى وإن كانت مطبعة تعد موادًا مطبوعة، وبسحب تصاريح العمل من العائلة الأوسع القريبة من المستهدفين، وهي سياسة تحدث عنها ليئور كرملي قائد الجيش في الضفة الغربية74 .

ورغم أن الحديث عن هذه السياسة متأخر في الربع الأخير من العام الماضي، إلا أن الاحتلال اتبع الإجراءات التي تنص عليها خلال انتفاضة القدس التي اندلعت في 2015/10/01 ، حيث شمل الاستهداف مطابع، وورش حدادة بشكل متكرر، واعتقل سائقي سيارات أوصلت مقاومين فلسطينيين إلى حواجز أو مدن أو مداخل مستوطنات، وأوقف تصاريح عمل لعائلات أو مناطق، ورغم الهدوء النسبي إلا

أن الأحداث لم تتوقف، وهذا ما أشار إليه يعقوب أميدور بالنصر الكافي وليس الشامل، والذي بحاجة لفترة طويلة حتى يتحقق. كما تهدف هذه السياسة إلى ملاحقة الفعل قبل أن يتبلور، وهذا متصل بنشاط وحدات الأمن الإلكترونية التي تتابع كل ما يُنشر في محاولة لتحديد "الإرهابي" المحتمل.

سياسة كي الوعي: نحت هذا المصطلح موشيه يعالون خلال انتفاضة الأقصى، وأشار إليه خلال مقابلة له مع هآرتس75 في 2002/08/29 ، يريد منه وصول الفلسطيني إلى مرحلة اللاجدوى من "العنف" أي المقاومة، وأن هذه المقاومة المسلحة لن تهزم إسرائيل، بعملية كي هذا المفهوم في وعي الفلسطيني يريد أن يضع حدًا لمطالب الفلسطيني وغاياته.

تتجاوز هذه السياسة الكلام النظري والشعارات إلى تطبيقات أوسع في مجالين: النفسي، والإلكتروني، وهما مجالان حربيان أيضًا، يسهمان بشكل أساسي في فهم نفسية العدو، وملاحقته في أماكن حضوره وخاصة إلكترونيًا بعد شيوع مواقع التواصل، ومن ثم توقع رد فعله أو رصد نيته وتوجهاته، فيما يسميه الاحتلال "التحريض"، وكل ما يعزز تصعيد المواجهة معه.

الحرب النفسية والإلكترونية أخذت شكلًا أكثر نعومة باستهداف المجتمع الفلسطيني بالخطاب بشكل مباشر، في مرحلة انتقال من التطبيع السياسي والتنسيق الأمني إلى حالة تطبيع تستهدف الوعي الجمعي، من خلال الإعلام، ودون الحاجة لوسيط لإجراء محادثة مع الطرف المستهدف، فنجد صفحات للناطق باسم جيش الاحتلال، ومسؤول الإدارة المدنية لجيش الاحتلال (المنسق)، وضباط المخابرات (الشاباك) يوجهون رسائل إنسانية ودينية واجتماعية وسياسية أيضًا، يشككون بالمقاومة، ويدعون للرفاه، ويعِدون بتصاريح أمنية وإزالة منع أمني، يمكن أن نلاحظ هنا كيف أن الاحتلال ينتقل مع الوسائل فهو في عهد المواقع الإلكترونية76 يجند حسابات لترد وتهاجم المقاومة، وفي عهد مواقع التواصل يعمد للحديث المباشر تحت ستار المنطق وبأسلوب التشكيك والسذاجة في شكل السؤال.

في ذات السياق يقوم الاحتلال بين فترة وأخرى بمنح منطقة من المناطق التي يسودها الهدوء فرصة لإزالة المنع الأمني بمقابلات في مقرات الارتباط، لا تخلو من ابتزاز ومحاولات تجنيد.

إلى جانب رفع حالة الملاحقة والمحاكمة استنادًا لمنشورات وحسابات فيسبوك، مما رفع حالة الرقابة الذاتية للفرد على نفسه، رغم وجود حالة من عدم التفاعل مع ما من شأنه التحريض على الاحتلال إلا أن العقوبات والملاحقات رفعت من حالة العزوف عن متابعة القضايا الوطنية والتفاعل معها.

فلسطينيًا إذا ما عدنا إلى خلفية صناعة واقع جديد في الضفة الغربية عنوانه الاقتصاد والرفاه تحت عنوان الفلسطيني الجديد، فإننا نعود لفترة عمل دايتون، وتولي فياض لرئاسة الحكومة، وهي الفترة التي شهدت تراجعًا فعليًا لمفهوم المقاومة المسلحة، واختفت فيها كثير من المظاهر وخاصة أنها جاءت عقب انتفاضة، ومع تغييب حركة حماس وقلة فاعلية الفصائل الأخرى والدفع بثقافات جديدة ومحاولة تجاوز مرحلة ما بعد الانقسام بات هذا الواقع تحديًا وعبئًا، يضاف إليه التمزق بين واقع دولة غير موجودة وسلطة غير مكتملة السيادة وتنظيمات مفككة ومجتمع مرتهن للقروض، ومحاولات لثورة لم تنجح في فرز قيادة لها، في مواجهة سياسات إسرائيلية ودول مانحة وتغيرات تعم المنطقة.

سياسة العزل: تستهدف هذه السياسة عزل حركة حماس بكوادرها عن مجالات التأثير، سواء بالسياسات السابقة أو من خلال مصادرة المؤسسات ومنع التوظيف أو الفصل من الوظائف، سواء كانت وظائف تعليمية أو خطابية في المساجد77 ، مما يعني تضييق الأفق على ممثلي الحركة أو منظريها ومنع وصولهم لشرائح واسعة، مما يعني أيضًا مزيدًا من اغتراب أفكارهم، وقد مارست أجهزة السلطة ذلك وعزز ذلك عسكرة المؤسسات وحضور الأمن فيها، حتى الجامعات الفلسطينية في الضفة الغربية تمنع دخول قيادة الحركة ونوابها وتحد من نشاط الكتلة الإسلامية الذراع الطلابية لحركة حماس في الجامعات.

يضاف إلى سياسة العزل منعها من إقامة نشاطات جماهيرية، ومنها حفل انطلاقتها إلا في حدود ما رُخص له كما حصل في مدينة نابلس 2017 ، يُذكر هنا أن الاحتلال عمد إلى منع مهرجان الانطلاقة وتخريب المنصة في الخليل عام 2014 .

سياسة العصا والجزرة: يمكن اعتبار هذه السياسة مكملة للسياسات السابقة، ومعززة لها، فهي تركز على مبدأ معاقبة من هو ضد إسرائيل، ومكافأة مَن لا يحرض أو يقاتل، ورغم أنها جاءت على لسان ليبرمان78 عام 2016 إلا أنها طُبقت على فترات مختلفة سبقت التصريح بها.

تتضمن هذه السياسة منح تصاريح العمل في الأراضي المحتلة، التسهيلات في المواسم كرمضان، والتسهيلات للفئات الخاصة كالأطباء والتجار، وخفض الحواجز، وغير ذلك مما من شأنه تحسين الوضع الاقتصادي79 .

وتدخل هذه أيضًا ضمن الحرب النفسية، فالمحروم من التنقل والسفر والامتيازات سيجد نفسه في مواجهة الإحباط، والحاصل على الامتيازات سيحرص على عدم فقدها.

وهي ذات السياسة التي تستخدمها السلطة الفلسطينية بمتابعة استخدام تقارير السلامة الأمنية، وملاحقة المشاريع الخاصة، واستمرار الاستدعاء والاعتقال والمداهمة.

تتداخل السياسات أعلاه وتتشابك فتارة يمكن اعتبار الاعتقالات سياسة ردع وأخرى وقاية بحسب الظرف، والإبعاد يمكن اعتباره رادعًا وحينًا آخر معطِّلًا، وينطبق هذا على كافة الممارسات الميدانية، ويحكمها السياق الذي تستخدم فيه.

حين تفقد الحركة مؤسساتها كجسر التواصل، ثم تُعزل الكوادر، وتُشرع قوانين لتحييد الحركة ما أمكن عن الاحتكاك بالمجتمع أو الوصول لمواقع قرار أو لمنع الحصول على المال، فإننا أمام حالة من الحجْر على التنظيم، تتضمن تحقيق العزلة ومصادرة الأدوات، وصولًا إلى ترسيخ قناعة بألا جدوى من المحاولة، فهل نجحت هذه السياسات فعلًا في إنهاء حركة حماس أم أنها اكتفت بما أسماه أميدرور النصر الكافي على أمل الوصول مع حرب الاستنزاف المستمرة إلى النصر النهائي؟

المحور الثالث: الظروف الذاتية التي أسهمت في إضعاف حركة حماس

من الأسئلة التي تطرح نفسها بعد تناول سياسات الاحتلال والسلطة في محاربة حركة حماس منذ فوزها بانتخابات المجلس التشريعي، لماذا لم تقوَ حركة حماس على مواجهة حملة الاستئصال في الضفة الغربية التي تبعت أحداث الحسم في قطاع غزة؟

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن سياسات محاربة حركة حماس بدأت منذ انطلاقتها، وتكثفت بعد تأسيس السلطة الفلسطينية، وتعرضت لحملات كبيرة بهدف القضاء عليها قبل امتدادها، مثل حملات الاعتقال الكبرى التي شنها الاحتلال في الأعوام: 1989 ، 1992 ، 1998 ، وكذلك حملات السلطة الفلسطينية بالاعتقال في الأعوام: 1995 ، 1996 – 2000 .

يُضاف إلى ذلك تفكيك البنى التربوية التي شَكَّلَتْ حاضنة إعداد كوادر الحركة الشباب على مستوى الحركة الطلابية في المدارس، والكتلة الإسلامية في الجامعات، والتي أسهمت بشكل أو بآخر بإضعاف منتجات الحركة، هذا التفكيك كان بإصدار حظر الحركة الطلابية (ذراعها الطلابي في المدارس) عام 1998 ، والكتلة الإسلامية (ذراعها الطلابي في الجامعات) عام 1992 ، ثم باستهداف القيادات بالاعتقال لدى الطرفين أو بالاغتيال لاحقًا.

ثم خسارة الحركة80 لمئات الكوادر القيادية الشابة المؤهلة لقيادة المجتمع وعشرات القادة في الضفة الغربية بفعل اندلاع انتفاضة الأقصى سواء بالاغتيال للقادة السياسيين والعسكريين أو بتنفيذ عمليات استشهادية أو باعتقالهم والحكم عليهم بأحكام طويلة تصل للمؤبد، إلى جانب عدم وجود كتائب عسكرية في الضفة الغربية بالشكل الموجودة فيه بقطاع غزة فأين القوة المادية التي يُعول عليها مواجهة المرحلة الأسوأ؟

في ظروف كهذه واصلت مؤسسات الحركة المجتمعية العمل في المجتمع، وبذلك خاضت غمار انتخابات الهيئات المحلية 2005 ثم الانتخابات التشريعية 2006 ، ولم تسلم خلال هذه المشاركة من الملاحقة والاعتقال وتغييب الكوادر المؤهلة.

هذه كانت ظروف الحركة العامة، وبفوزها لم تتغير الظروف، وامتُحنت الحركة وحتى لا تنجح فيه وُضعت العراقيل بسياسات تحالف فيها الاحتلال والسلطة الفلسطينية وأطراف إقليمية ودولية.

ويمكن حصر الظروف اللاحقة التي ساهمت في إضعاف حركة حماس بعد إعلان الانقسام 2007 وأسهم في عجزها عن مواجهة المرحلة بما يأتي:

أولًا: غياب الرؤية لدى قادة الحركة حول كيفية التصرف في الضفة الغربية، وهي المستنزفة بالاعتقال المتعاقب لقادتها، ولصعوبة التواصل بين أقاليم وجود الحركة: الخارج وغزة والضفة والسجون الإسرائيلية، والذي يؤثر على سرعة اتخاذ القرار81 ، وقد يتسبب بشلل.

ثانيًا: آثار الغياب التربوي الطويل والذي نتج عنه عدم إعداد قواعد الحركة لمجابهة مثل هذه الحالة من الاستهداف المزدوج بالملاحقة، ورصد آليات عملها بعد تفكيك هياكلها التنظيمية والمؤسساتية، واستهدافها بالضربات الاستباقية كما سبقت الإشارة.

الانهيار النفسي82 لكوادر وأنصار الحركة والشعور بالاستضعاف في الضفة الغربية، وبأنهم وحدهم، وتسلل شعور عدم الجدوى إليهم المنبثق من وجود قناعة بعدم القدرة على مواجهة السلطة في ضوء دعم الاحتلال لها.

إضافة لانعزالهم الاجتماعي فقد ظهرت آثار الانقسام على مستوى المشاركة في الأفراح والمناسبات83 ، وقد وصلت حالة التفكك ذروتها بتجنب تواصل كوادر الحركة مع بعضهم البعض والحرص على عدم الالتقاء بمكان واحد حتى لا يتم استدعاؤهم وسؤالهم عن السبب، مما أسهم في مضاعفة أسباب بقاء التنظيم مفتتًا غير قادر على ترتيب شؤونه.

ثالثًا: ضعف الأداء الإعلامي والذي أخذ شكل المظلومية ولم يهتم بترميم معنويات أبناء الحركة، ولم يتصدَ لما يشاع عنها، ولم يعمل على التحقيق والاستقصاء والاعتراف بما لها وعليها في حينه، بل تساوق مع الحملات المضادة للحركة بحملات أخرى نُظر إليها بعين التحريض والحض على الكراهية والعنف، وقد انطلقت قناة الأقصى الفضائية في 2007/10/10 .

وترى الباحثة أن إعلام الحركة في الثلث الأول من سني الانقسام لم ينجح في تشكيل حاضنة مجتمعية تحتوي المتضررين أو تقف معهم، وقد بدأ فعليًا تبلور حاضنة إعلامية منتصف عام 2010 ، ومن ثم تطورت ليصبح لكل أصحاب قضية نشاطاتهم ومطالبهم وأبرزهم: لجنة أهالي المعتقلين السياسيين، ولا للتشييك الأمني ونعم لعودة المفصولين، وكذلك تطور إعلام الكتلة الإسلامية، وليست الدراسة بصدد تقييم الممارسة الإعلامية ومدى جدواها الاجتماعية، ولكنها تعرض لنافذة اهتمت من خلالها الحركة بالتعبير عن بعض جوانب الضرر بلسان المتضررين.

رابعًا: تخلي جزء من المجتمع الفلسطيني والفصائل الوطنية عن حركة حماس باعتبارهم أنها تستحق ما تتعرض له جزاء لما اقترفته ضد فتح في غزة، وبالتالي تُركت وحيدة في مواجهة السلطة، إضافة إلى وقوع الجمهور تحت ضغط الترهيب الكبير الذي نجحت السلطة في إحداثه وساهم في تخويف قطاعات واسعة منه، رغم تعاطفه المعنوي مع حركة حماس، ويُذكر هنا أن ضعف الحركة الإعلامي في تلك الفترة 2006 – 2007ترك لمنافسيها الحرية المطلقة في شيطنة الحركة.

خامسًا: مواصلة الاحتلال القيام بعمليات ردع أو انتقام كلما حاولت الحركة في بعض مناطق الضفة الغربية النهوض أو ترتيب التنظيم، كحملة الاعتقالات في 2013 إثر إعلان قيادة الحركة في الضفة لحملة شبابية تدعو للصلاة في الأقصى، وحملات الاعتقال التي تُشن قبل ذكرى انطلاقة الحركة سنويًا خاصة إن أُعلن عن نية الاحتفال أو خلال فترة يُتوقع فيها التصعيد كفترة الإعلان عن قرار ترامب أو تلك التي تتزامن مع انتخابات مجالس الطلبة في الجامعات والتي وصلت إلى حد الاتصال بالنشطاء القدماء لثنيهم عن الحضور في الميدان خلال فترة الانتخابات بالتهديد والتخويف.

المحور الرابع: حماس بين التقاط الأنفاس وترميم التنظيم:

رغم ما اكتنف السنوات الاثني عشر الأخيرة من معيقات وظروف سياسية وأمنية هدفت إلى إخراج حركة حماس من الصورة إلى جانب وأد المقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلي وتدجين المجتمع الفلسطيني حتى لا

يقف معارِضًا لسياسات السلطة الفلسطينية إلا أن حركة حماس تمكنت من التقاط أنفاسها خلال عدة محطات ساعدتها في كسر عزلتها، وهذا لا يلغي حضور الحركة في عدة مناسبات وأحداث وطنية84 سبقت المحطات التي ستتحدث عنها الباحثة.

القاسم المشترك بين هذه المحطات أنها تمثل حالة غليان وحالة من الحراك الاجتماعي بحيث توفر فرصة لاندماج عناصر الحركة بشكل أكبر مع المجتمع، وتمكنهم من إيصال صوتهم للناس وهذا يوفر مساحة لصناعة الوعي لدى الجمهور بما يدور حولهم، كما تسهم في توفير مظلة لتحريك الناس نحو الهدف الرئيس الذي تكرس حركة حماس نفسها لأجله وهو مقاومة الاحتلال.

تتداخل هذه المحطات كثيرًا، ويمكن إيجازها على النحو الآتي:

أولًا: حروب غزة الثلاثة 2008 ، 2012 ، 2014 :

والتي حاولت خلالها حركة حماس الخروج للميدان مستنهضة الشارع ليتحرك سواء بالمشاركة في مظاهرات الاحتجاج أو للرد على جرائم الاحتلال بعمليات مضادة في الضفة الغربية والأراضي المحتلة.

لم تكن هذه المحطة رحلة آمنة، فالخروج للتظاهر أواخر 2008وأوائل 2009 أي في فترة عمق الانقسام قوبلت بالقمع والتفريق حتى وإن كانت اللافتة غزة، وهذا القمع لم يتوقف حتى خلال مسيرات التضامن عام 2014 والتي نُظمت في غالبيتها من حركة حماس، يُذكر أن حرب 2012 توقفت مع انفجار حافلة في تل أبيب في قلب الاحتلال الإسرائيلي، وهذا قدم لفكرة أن الضغط بالمقاومة يمكن أن يخفف من الألم في غزة، والتي استُثمرت عام 2014 والذي شهد حالة غليان متصاعدة فإعلان الأسرى الإداريين الإضراب، وخطف الجنود الثلاثة، ثم حرق الفتى محمد أبو خضير؛ فجاءت الحرب على غزة تعزز حالة الغضب، وقد شهدت الضفة الغربية خلالها حالة من التصاعد في شكل ونوع العمل المقاوم85 بزيادة عمليات المقاومة كالمواجهات بالزجاجات الحارقة والحجارة، والطعن، والدهس، واستهداف مستوطنين بعبوات ناسفة، وقطع الكهرباء عن مستوطنات غرب رام الله، وتفجير أسطوانة غاز خلال مواجهات مع قوات الاحتلال، وفي شكل التضامن الاجتماعي الواسع مع جرح غزة كحملات الإغاثة، وحملات التخفيف من مظاهر الاحتفال بالعيد المادية، وخاصة على مواقع التواصل كالصور والتهاني.

ثانيًا: موجة الربيع العربي خلال الفترة 2011 – 2013 :

هذه الفترة أي حتى وقوع الانقلاب في مصر، شهدت –إلى حد ما– تراخيًا في قبضة السلطة الفلسطينية، وخاصة العام الذي تولى فيه محمد مرسي رئاسة مصر، والذي انعكس إيجابًا على نفوس الناس في فلسطين ودفعها للتحرك باتجاه حراكات شبابية مختلفة مستلهمة تجربة الثورات العربية للتعبير عن رغباتها ومطالبها، ومن تلك التحركات: حراك 15 آذار 2011 للمطالبة بإنهاء الانقسام، والتي تدحرجت وأخذت أشكالًا ومسميات مختلفة فيما بعد، وسبقها أيضًا الإعلان عن مسيرات العودة 2011/03/06 والتي سيأتي الحديث عنها.

ثالثًا: أحداث عام 2011 :

شهد هذا العام ثلاثة أحداث مفصلية حضرت فيها حركة حماس وعززت بها حضورها في الضفة، وفتح لها نافذة للحضور والتحرك ورفع السقف في مواجهة عصا التخويف والتهديد.

كانت الدعوة لمسيرة العودة الفلسطينية 2011/03/06 وهو تاريخ انطلاق الحملة لمسيرات مقررة بتاريخ 2011/05/15 ، وهي من أضخم الحملات التي نُظمت لأجل فلسطين ونجحت في تسيير مسيرات إلى الحدود الفلسطينية، فرصة لتنصهر فيها حماس بدعم الفكرة والمشاركة فيها.

ثم توقيع اتفاق المصالحة في قطر 2011/05/04 ، والذي قابلته الحركة في الضفة في بعض المناطق بالترحيب والنزول للشارع لتعزيز الحدث، والذي تبعه مسيرات واعتصامات رافضة للاعتقال السياسي والاستدعاء، وكان مشجعًا في خطوة تالية لتنظيم المفصولين من أعمالهم أنفسهم للمطالبة بحقهم في العودة والتعويض.

بينما جاء إتمام صفقة تبادل الأسرى في 2011/10/18 فرصة للانخراط الاجتماعي، والاحتفال الواسع والخروج برايات حماس التي كانت ملاحقة طوال الفترة السابقة.

بين هذه الأحداث المختلفة كانت الفرصة سانحة لتنظيم بعض الخلايا العسكرية لإحياء العمل المقاوِم.

رابعًا: إضرابات الأسرى في سجون الاحتلال الإسرائيلي 2012 ، 2014 :

شاركت حركة حماس في السجون في إضراب الكرامة عام 2012 والذي استمر 28 يومًا وحصلت فيه الحركة الأسيرة على كافة مطالبها، ودعمت الحركة الإضراب بالمشاركة في الاعتصامات التي نُظمت في

المدن المختلفة، واختتم العام باحتفال حركة حماس في الضفة الغربية بانطلاقتها 25 لأول مرة منذ 2007.

أما عام 2014 فقد نظمت الحركة إضراب الأسرى الإداريين، والذي استمر قرابة الشهرين وأطلقت عليه "مي وملح" تخلله عملية خطف للجنود، وسُبق الإضراب بيوم بعملية قتل ضابط على حاجز نفذها أحد محرري صفقة تبادل الأسرى 2011 .

خامسًا: العمل الطلابي في الجامعات:

وفر العمل الطلابي في الجامعات هوامش من العمل غير المتوفر خارج أسوارها، وبعودة الكتلة الإسلامية للعمل في جامعات الضفة الغربية أعيدت بلورة شكل الحضور الطلابي، وإسناد القضايا الوطنية والتي تنشط فيها حركة حماس، وقد ساهموا في أدوار ثلاثة:

أولًا: شارك الطلبة الجامعيون86 في بعض أعمال المقاومة أو في تشكيل خلايا عسكرية نشطة أثناء دراستهم الجامعية.

ثانيًا: أطلقت الكتلة الإسلامية عدة حملات طلابية داعمة للقدس والأقصى ومتضامنة مع الأحداث الجارية، يُذكر منها طلاب من أجل الأقصى عام 2014 .

ثالثًا: المشاركة في الانتخابات الطلابية التي تمكن من خوض غمار العمل النقابي الخدماتي، وتقلص الفارق مع المنافسين في الوضع الطبيعي، وقد مثّل الفوز التاريخي 87 للكتلة الإسلامية في جامعة بيرزيت عام 88 2015 رافعة معنوية كبيرة89 لاستحقاق الكوادر الطلابية هذه الثقة إن توفرت الفرصة، والنزاهة.

سادسًا: هبات الأقصى والقدس 2013 ، 2014 ، 2015 :

قبل اندلاع انتفاضة القدس 2015/10/01 شهدت المدينة المحتلة عدة أحداث سُميت بالهبّة ردًا على إجراءات التهويد للقدس والمسجد الأقصى والتي تصاعدت بإبعاد المرابطين وملاحقتهم، والاعتداء على المرابطات، ومنع مصاطب العلم، وبمحاولات فرض التقسيم للمسجد الأقصى بين المسلمين واليهود، فارتفعت عمليات المقاومة والحملات الإعلامية التي تسند الدفاع عن القدس وهويتها، وتذكر الباحثة من الحملات: من حقي أن أصلي في الأقصى90 2013 والتي أعلن عنها قادة الحركة في رام الله91 ، لبيك يا أقصى والقدر في الأقصى 2014 والتي أعلن عنها إعلام الحركة، وطلاب من أجل الأقصى التي تقدم الحديث عنها سابقًا.

كما تمكنت الحركة في مختلف مناطق الضفة من تسيير المظاهرات المسانِدة والتي كانت تنتهي بالمواجهة مع قوات الاحتلال، كما تخلل هذه الهبّات عدد من عمليات المقاومة.

المحور الخامس: التحديات الأساسية وسبل تجاوزها

رغم ذهاب محللين سياسيين إلى أن حماس نجحت في الحفاظ على كينونتها التنظيمية92 رغم حالة المواجهة مع الاحتلال وما تعرضت له من قِبل السلطة الفلسطينية؛ فهذا لا يعني أن الحركة في الضفة الغربية ليست أمام جملة من التحديات93 فرضتها السياسات المنتهجة ضدها، والظروف الذاتية التي أسهمت في إضعافها، والحالة الإقليمية والعربية التي تشهدها المنطقة برمتها.

هنا جملة من التحديات الأساسية والسبل المتوقعة لتجاوزها من وجهة نظر الباحثة، وهي على محورين: داخلية، وخارجية، أما الداخلية ففيها:

التحدي الأول: طبيعة علاقات أبناء الحركة ببعضهم94 على اختلاف مستوياتهم وطبيعة انتمائهم ممن عاصروا الظروف التي عايشتها الحركة وتأثروا بما تعرضت له، ونالهم نصيب من الأذى والتضحيات، فمع غياب المؤسسة والعمل الاجتماعي، وتأثر العلاقات بالملاحقة الأمنية، تراجعت هذه الأواصر، وتسببت بأزمة ثقة أيضًا؛ إذ يعتمد المحققون لدى السلطتين: الاحتلال والسلطة، على نشر الإشاعة والاتهام، فيزيد هذا انزواء الأفراد وابتعادهم وجدانيًا عن حركتهم.

فيما العلاقات الاجتماعية ليست بحاجة لما يبررها، والعلاقة بين أبناء حركة إسلامية يتجاوز المصلحة الآنية التي جمعتهم، ويستعلي على لزوم الرابطة الاجتماعية إلى المسؤولية الاجتماعية والواجب الذي يقوم على الحب في الله، وبذل النصيحة والمعروف، وتقدير الظرف، وإذا أرادت الحركة أن تحافظ على وجودها فيجب الحفاظ على هذه الروابط رغم أن أجهزة السلطة الفلسطينية في أكثر من مرة اعتقلت95 مجموعة من الشباب خلال زيارة اجتماعية بحتة، في محاولة لتعميق الهوة، ولا يواجه هذا إلا بفرض أمرٍ واقع يتمثل في زيادة هذا النوع من الزيارات والعلاقات الاجتماعية.

التحدي الثاني: غياب المحاضن التربوية، والتي لها دور في إعداد الكوادر، وتسليحهم بما يلزم من ثقافة تنظيمية وفكرية وروحية وأمنية، ورغم أن هذا العصر يتجه نحو مسؤولية الفرد تجاه نفسه في التثقيف والمعرفة، تبقى هذه المسؤولية لا يمكن أن يتحلل منها تنظيم بحجم حماس.

وهذه تواجه بالوسائل الجماهيرية العامة، الإعلام التقليدي، والإعلام الاجتماعي، وبفهم آليات هندسة الجمهور، فإن كان التنظيم غير قادر على تقديم تربية خاصة فبوسعه أن يستثمر في المتاح، كما يقول مالك بن نبي: نحن لا تستثمر ما نريد بل ما نستطيع، ولا نستثمر بوسائل الغير إنما بالوسائل التي تقع تحت أيدينا96 ، ويقدم خطابًا موجهًا للعموم، يخدم الإبقاء على صلة بأبناء الحركة ويوسع دائرة الاستهداف بالفكرة، إن كان على مستوى التوعية الأمنية وهي الدائرة الأكبر حاليًا في ظل ارتفاع أعمال المقاومة أو على مستوى الإعداد الفردي من خلال استثمار النماذج التي تترجم فكر ونهج الحركة سلوكًا كالشهداء والأسرى الذين تمكنوا من التغلب على شح الإمكانات وابتكروا ما يناسب الظرف.

أي أن جزءًا من الحل يكمن في التحول إلى فكرة عامة تسري في روح المجتمع لتحقق الغايات التي تهدف إليها الحركة، وفي المقابل يستطيع كل قطاع من قطاعات الحركة تقدير الوسيلة الأنسب لتحقيق الأهداف التي يرتأيها بالتواصل مع الشريحة المستهدفة من أبنائه.

وهذا يلزم معه أن تحدد الحركة أهدافها المرحلية والمستقبلية التي تريدها ووفقًا لذلك تحدد الآليات الأنسب، مع أهمية مراعاة التجديد والمعاصرة والأصالة.

التحدي الثالث: غياب قيادات الحركة السياسية والميدانية بالاعتقال المستمر والذي يهدف لتغييبهم لأطول فترة ممكنة، وبالتالي إيجاد حالة من الفراغ القيادي.

والأولوية هنا تأتي في أن يتولى الأفراد والعناصر في الحركة مسؤولية الحركة، أي ملء الشاغر لأن فراغًا بلا ملء مفسدة تنظيمية تؤدي إلى ترهل، وواقع العمل والتأثير في المجتمع يحتاج إلى تحقيق التراكم، وهذا تحدي لا يُكسب إلا بعدم ترك الفراغ جوابًا لحالة التفريغ.

والمسؤولية الرئيسة الملقاة على حركة حماس هي قيادة الشارع نحو التصعيد مع الاحتلال الإسرائيلي وكل ما من شأنه إبقاء شبكة التنظيم متماسكة في الحد الأدنى وبالمتوفر من الإمكانيات.

التحدي الرابع: التمسك بالتقاليد التنظيمية المعروفة والمكشوفة التي اعتاد عليها كوادرها عند أي محاولة لترميم الصف، وهذا يسهِل عمليات الكشف وقطع الطريق.

ويلزم هنا التحلل من تقاليد العمل التنظيمي التي تناسب الأوضاع المستقره، واتباع أساليب تناسب طبيعة المرحلة وذلك في كل أشكال عمل الحركة، سواء من ناحية التخفف من البناء الهرمي للتنظيم باستخدام بناء هيكلي مناسب لظروف الطوارىء، والذي يقلل البيروقراطية، ويقلل الوقت اللازم لإعداد وتنفيذ العمل،

إلى جانب التركيز على الأعمال المجدية التي لا تتسبب في كشف رأسها، وتعزيز الاهتمام بالأمنيات دون ركون لحالة تراخٍ أمنية أو ركون إلى معرفة قديمة بما يلزم لدى الكوادر، والابتعاد عن العمل الإلكتروني المكشوف واتباع ما يلزم لحماية تنظيم الطواريء.

أما لو أردنا الحديث عن حملات الاعتقال المتعاقبة كتحدٍ يواجه الحركة في الضفة الغربية؛ فلا بد من الحديث عن التحديات على المستوى الخارجي أي الأوسع من مجتمع الحركة، وفيه:

التحدي الخامس: الاعتقالات المستمرة لكوادر الحركة الطلاب وغيرهم، وأثره على العمل الجماهيري بمختلف أشكاله، فأن تخوض عملًا جماهيريًا يعني أن تبقى على صلة بالجمهور، تواصل الحضور فتواصل إدماج دماء جديدة، أي أنك تخرج من الانعزال إلى الاتصال والتواصل، وهذا في ظل غياب المؤسسات المجتمعية واستمرار الملاحقة؛ يضاعف تحدي غياب العناصر.

ولأن العمل الجماهيري يمثل الخزان البشري الذي يستند عليه وجود الحركة فلا تستطيع الاستغناء عن:

أولًا: مواصلة العمل الطلابي في الجامعات، وابتكار وسائل جديدة في مخاطبة الطلبة، وتحديد ما يراد من هذا الخطاب، ما الرسائل المستهدفون بها، وعدم الانقطاع مهما كانت الأثمان، ومن أشكال الاحتكاك بالجمهور وتجديد العناصر والدماء المشاركة في الانتخابات الطلابية، وهنا يظهر تحدٍ آخر إذ تسعى بعض إدارات الجامعات إلى منع الانتخابات أو تعمَد إلى إجرائها كل 4 سنوات أي بعد تخرج من شاركوا فيها حتى تحافظ على عدم إمكانية تقارب النتائج بين الكتلة الإسلامية ومنافسيها، وهذا يحتاج إلى توثيق كل تجربة ليسهل نقلها للكوادر الجديدة فتتمكن من قيادة أي انتخابات وخاصة إن لم يتوفر تنظيم يوفر ما يلزم، إضافة إلى القرب من المجتمع الطلابي والتفاعل مع همومه، وتقريب الهموم الوطنية منه.

ثانيًا: المشاركة الفاعلة في هموم الشرائح المختلفة؛ كإضراب المعلمين، ورغم أن حركة حماس لم تدعُ إلى إضراب المعلمين الأخير في 2016 ولكن مشاركة المعلمين المحسوبين عليها دفع بحركة فتح إلى اعتباره إضرابًا مسيسًا ووجهت عدة تهديدات لمعلمين واعتقلت آخرين، ورغم ذلك فإن الحقوق المطلبية ومحاولات الخنق في زاوية الاتهام والتسييس لا يجب أن تكون سببًا في التراجع وهذا ما كان فاضطرت السلطة الفلسطينية إلى توقيع اتفاق مع المعلمين لإنهاء الإضراب وهي تجربة يُبنى عليها رغم كل ما اكتنفها.

ثالثًا: الاندماج بالمقاومة الجماهيرية والشعبية وما يناسبها من أشكال المقاومة97 .

رابعًا: إعادة تفعيل برامج إعداد الكوادر داخل سجون الاحتلال، حتى لا تضيع فترة التغييب دون تأهيل وإعداد للعودة لاستئناف العمل.

التحدي السادس: حملات التهديد والتخويف بالاتصال الهاتفي أو الرسائل القصيرة على الهواتف المحمولة والتي تُشن من قِبل الاحتلال والسلطة عند كل حراك مزمع في المجتمع الفلسطيني، سواء كان مشاركة بمسيرة نصرة للأقصى أو غزة أو احتمالية عقد فعالية لحماس أو مشاركة لعناصر الحركة في انتخابات وغير ذلك، مما يوسع دائرة الخوف من التعاطي مع الحركة وأفرادها، كما يُسهم في إفشال بعض الحراكات التي تستهدف الاحتلال في المحصلة.

وهذا تحدٍ ليس باليسير إذ الناس عمومًا تخاف على رزقها وحريتها، وفقًا لمنهج السلامة، والنأي عن الأخطار، وهنا يمكن الحديث عن مسألتين:

الأولى: أبناء حماس الذين تصلهم هذه الرسائل أو الاتصالات، فالأصل هنا عدم تدوير الخبر ولا نشره، حتى لا يتحول الشخص بحسن نية إلى أداة دعائية تسهم في خدمة حملة تخويف تهدف إلى تدجين الناس، وهذا لا يمنع توثيقها لدى جهة مختصة.

الثانية: المقربون أو المشتبه بعلاقتهم بكوادر من الحركة أو بقربهم من نشاطات الحركة، هؤلاء أصناف: صنف لا يُبلِّغ عن تعرضه لمثل ذلك ويكتفي بعدم المشاركة بأي فعالية جماهيرية، وصنف ينشر ما تعرض له بدافع التحدي ويستمر في مشاركته، وصنف آخر ينشر ما تعرض له ليُلتمَس له عذر عدم المشاركة، وأدنى ما يسع الحركة أن تقوم به هنا هو التوعية تجاه المسألة.

يبقى التحدي السابع وهو التحدي المالي الذي يتعاظم مع حملات التجفيف والملاحقة التي تصادِر أولًا بأول كل ما يتم إيصاله سواء للتنظيم أو لترميم تضحيات المقاومين وذويهم، وهذه لا يمكن الحديث عن حل سحري لها، فحتى يتم تجاوز هذه المعضلة تحتاج الحركة إلى مشاريع ذاتية تنهض بنفسها وهذا يبدو حلًا غير واقعي ومتعثرًا لا يمكن إنفاذه أو أن تمول من الداخل وهذه مشكلة أخرى فلا أبناؤها بالقادرين على القيام بذلك إلا على نطاق محدود، ولا يوجد مجتمع يفتح لها خزائنه أمام كل الأثمان التي سيجدون أنفسهم أمامها.

علاوة على ذلك يستنفر الاحتلال والسلطة الفلسطينية كل قواهم كي لا تتمتع حركة حماس بما يعزز حضورها ونفوذها98 ، وفي ذات السياق تأتي حملات مصادرة المركبات الخاصة بكوادر أو قيادات الحركة وأموالهم وممتلكاتهم، والتي يشنها الاحتلال بشكل مستمر99 .

الخاتمة

هذه الدراسة الموجزة وفي ظل شح المصادر التي توثق حكاية ما جرى بروايات متعددة، يمكن أن تكون أساسًا لعدد من الدراسات التي تتناول بالتحليل والاستقصاء للآثار الاجتماعية والثقافية، وأثر كل ما سبق طرحه في سياقات الحراكات الاجتماعية في ضوء المؤثرات والفواعل.

فكرتان أساسيتان: معرفة ما ينتهج ضدك، والتحرك السريع إزاء ذلك، هذا ما يمكن أن يلخص ما جاء في الدراسة، فكل طرف يعمل وفقًا لإمكاناته وظروفه، ولكن ليست كل الأطراف متساوية في حجم الاستعداد، والرغبة في ذلك، ويأتي أخيرًا العمل الدؤوب في تطوير الإمكانات وابتكار ما يخفف الأضرار ويرفع المكاسب.

أما أهم ما خلصت له الدراسة:

أولًا: حجم التنسيق الأمني الوثيق الذي بلغ ذروته في الفترة بعد الانقسام الفلسطيني 2007 ، وظهر فيه وحدة الأهداف بين السلطة والاحتلال باجتثاث حماس، واعتبارها تهدد وجود الاحتلال وحركة فتح، ويمكن اعتباره أهم العقبات التي تواجه حضور الحركة.

ثانيًا: أسهمت الظروف الذاتية في إضعاف حركة حماس، في المقابل تأخرت الحركة في التعامل مع الأزمة واتخاذ ما يناسب ذلك من إجراءات.

ثالثًا: في الحديث عن التحديات التي تجابه حركة حماس في بقعة جغرافية محددة لا يجب أن يغيِب عن أذهاننا التحديات التي تواجهها بقية أماكن حضور الحركة والذي يزيد من عبء المرحلة التي تمر بها الحركة والمنطقة ككل.

وهنا يجب على حماس أن تدرك استمرارية الحرب على وجودها في الضفة الغربية، بحيث لا مجال لالتقاط الأنفاس، وفي نفس الوقت فإن استمرار انقطاعها عن المجتمع الفلسطيني يزيدها ضعفًا وضمورًا، وهذا يفرض عليها إيجاد وسائل وطرق للعمل تحت الضربات المتلاحقة، والحرص على استمرار تواصلها مع جمهور الحركة رغم التكلفة العالية المترتبة على ذلك.

فهل تدرك حماس في الضفة حجم ما تملكه في بقعة وجودها الأهم في سياق القضية الفلسطينية؟ (100).

السيسي يؤكد لعباس ضرورة المضي بالمصالحة واحتواء الخلافات

القاهرة – صفا 19\3\2018

أكد الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي خلال اتصال هاتفي أجراه مع الرئيس محمود عباس يوم الإثنين، ضرورة المضي قدمًا في جهود المصالحة بين الفصائل الفلسطينية، واحتواء أي خلافات.

وقال المتحدث باسم الرئاسة المصري السفير بسام راضي في تصريح صحفي اطلعت عليه وكالة "صفا" إن: "الرئيس (السيسي) تباحث مع الرئيس الفلسطيني حول التطورات على الساحة الفلسطينية".

وأضاف "حيث تم التأكيد على ضرورة المضي قدمًا في جهود المصالحة بين الفصائل الفلسطينية والعمل على احتواء أي خلافات والتغلب على جميع الصعوبات التي تواجه تلك الجهود بما يُحقق وحدة الصف ومصالح الشعب الفلسطيني الشقيق".

وأشار السفير راضي إلى أن الرئيسان ناقشا أخر المستجدات على صعيد عدد من الملفات العربية والإقليمية، وذلك في إطار التنسيق والتشاور الدوري.

وأعرب عباس، وفق السفير راضي، عن "خالص التقدير لجهود ومواقف مصر التاريخية والثابتة في دعم القضية الفلسطينية".

وأشار عباس إلى "ما يعكسه ذلك من عمق وخصوصية العلاقات المصرية الفلسطينية وما يجمع بين الشعبين من روابط ممتدة".

واتفق الرئيسان، وفق المسؤول المصري، على مواصلة التشاور والتنسيق إزاء مختلف القضايا ذات الاهتمام المشترك.

الضميري: القيادي في حماس فتحي حمّاد المتهم بمحاولة اغتيال الحمدالله

أمد/رام الله: 2018\3\19

قال المتحدث الرسمي باسم المؤسسة الأمنية، اللواء عدنان الضميري في حديث لإذاعة صوت فلسطين الرسمية "إنه يرفض أن تحقق حركة حماس في حادثة استهداف موكب رئيس الوزراء الفلسطيني رامي الحمد الله، معتبراً أن الحركة قصرت بعملية التأمين المطلوبة لموكب رئيس الوزراء، رافضاً تشكيل لجنة دولية للتحقيق".

وأضاف الضميري أن "حركة حماس متهمة بما حدث من محاولة اغتيال لرئيس الوزراء رامي الحمد الله، ومدير المخابرات العامة اللواء ماجد فرج في قطاع غزة" .

وأوضح الضميري أن "تحقيقات حركة حماس بتفجير موكب رئيس الحكومة غير مقبولة، فمن لا يستطيع استدعاء شخص نتهمه بالمسؤولية كعضو مكتبها السياسي فتحي حماد لن يكون نزيها بالتحقيق"

محيسن: إجراءات رادعة بعد تفجير موكب الحمدالله

رام الله – صفا 2018\3\19

كشف عضو اللجنة المركزية لحركة فتح جمال محيسن أن قيادة السلطة الفلسطينية والحكومة بصدد اتخاذ إجراءات وخطوات رادعة ستنفذها الحكومة فيما بعد بشأن الجهة المسؤولة عن حادثة التفجير شمال غزة.

واعتبر محيسن في حديث لإذاعة "صوت فلسطين" صباح اليوم الاثنين أن حادثة التفجير لم تستهدف رئيس الحكومة رامي الحمد الله أو رئيس جهاز المخابرات ماجد فرج، وإنما المشروع الوطني بأكمله.

وحمل محيسن حركة حماس المسؤولية عن حادثة التفجير، مهددا بإجراءات وصفها بـ"رادعة" وحاسمة تتناسب مع هذا العمل.

وأشار محيسن إلى أن اجتماعاً لفصائل منظمة التحرير مع عضو مركزية الحركة عزام الأحمد سيلتئم اليوم ويتصدر جدول اعمال المجلس الوطني الذي سيعقد في الثلاثين من الشهر القادم، يليه اجتماع للقيادة برئاسة الرئيس محمود عباس مساء اليوم.

وشدد محيسن على استمرار الحوارات مع الفصائل لعقد المجلس الوطني، مشيرًا إلى أن حركة حماس غير مدعوة للمشاركة كونها من قامت بالانقلاب وتمنع إنهاء الانقسام، لافتاً أنه إذا تراجعت حماس عن انقلابها سيُصار إلى عقد مجلس وطني بحضورها بعد شهر أيار القادم.

وأوضح محيسن أن المجلس الوطني سيُجدد الأطر القيادية للمنظمة، وسيبُت في عدد من القضايا الحاسمة، إضافة لوضع استراتيجية جديدة للمرحلة المقبلة.

من جانبه، قال القيادي في حركة حماس سامي أبو زهري إن تهديدات محيسن باتخاذ "إجراءات رادعه ضد غزة تؤكد أن مسرحية تفجير موكب الحمد الله تأتي ضمن مخطط مشبوه لخنق غزة".

وشدد في تصريح نشره على حسابه بموقع تويتر على أن "غزة لن تنكسر لجرائم قيادة فتح وأن لغة الاستعراض والفوقية لن تفلح في تغطية حقيقتهم الملوثة بعار التعاون الأمني مع الاحتلال".

وتعرض موكب رئيس الوزراء– الذي رافقه اللواء ماجد فرج رئيس جهاز المخابرات العامة– إلى انفجار عبوة ناسفة بعد دخوله إلى القطاع عبر حاجز بيت حانون صباح يوم الإثنين الماضي.

وأسفر الانفجار عن تضرر سيارتين في موكب رئيس الوزراء بشكل خفيف، حيث توجه بعد الانفجار موكب رئيس الوزراء لافتتاح محطة معالجة مياه صرف صحي في شمال القطاع، كما هو مخطط، قبل أن يغادر غزة.

وسرعان ما وجه مسؤولون في السلطة الفلسطينية وقادة في حركة فتح الاتهامات لحركة حماس بالمسؤولية عن هذا التفجير وأنه محاولة لإنهاء المصالحة الفلسطينية الجارية برعاية مصرية.

وقبل أيام، قال مدير عام قوى الأمن الداخلي في قطاع غزة اللواء توفيق أبو نعيم إن لدى الأمن "طرف خيط قوي، ونحن نسير في أثره" لمنفذي استهداف موكب رئيس الوزراء.

وذكر أن "التعاون من الجهات المختصة التي لديها معلومات سيفيدنا بالوصول إلى الفاعلين بأقرب وقت"، موضحًا أن الأمن اعتقل عددًا من المشتبه بهم ضمن التحقيقات الجارية، "لكننا لا نستطيع الحديث عن نتائج، وسنصل لهم قريبًا".

دون حماس والجهاد وبعد غياب 3 سنوات.."القيادة الفلسطينية" تلتقي في المقاطعة لبحث "مستقبل غزة"!

أمد/ رام الله – متابعة: 2018\3\19

بعد غياب 3 سنوات عن أخر لقاء لها عام 2015، تعقد القيادة الفلسطينية برئاسة محمود عباس، مساء اليوم الاثنين، اجتماعا طارئا لن تدع اليه حركتي حماس والجهاد، يسبقه اجتماع لـ"فصائل منظمة التحرير" ظهرا، في إطار اللقاءات المتواصلة تمهيدا لانعقاد المجلس الوطني أواخر أبريل القادم..

فيما اشارت مصادر أنها ستبحث كيفية التعامل مع قطاع غزة بعد عملية التفجير، خاصة مع عدد من التصريحات التي سبقت اللقاء ذهبت الى اعبارها "نقطة فاصلة"، وأن غزة ما قبل التفجير شي وما بعده شي آخر..

وقال جمال محيسن عضو مركزية فتح صباح اليوم الاثنين في تصريحات إذاعية، الاجتماع سيبحث العديد من المواضع منها التحضير للمجلس الوطني والاجتماع الفاشل للبيت الأبيض، والمعيقات التي تواجه وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين "الأونروا"، مشيراً إلى أن القيادة ستبحث الاستهداف الذي طال رئيس الوزراء رامي الحمد لله ومدير المخابرات ماجد فرج في قطاع غزة الأسبوع الماضي، حيث أن هناك قرارات وخطوات رداً على الاستهداف.

وقال: "هناك موقف موحد يحمل حركة حماس مسؤولية الاستهداف فهي ليست معنية بتقديم معلومات دقيقة"، مشيراً إلى أن كل الفصائل أدانت الحادث وسيكون هناك إجراءات تناسب ما حدث من اعتداء وهناك خطوات ستتخذ، ولن يمر ما حدث مرور الكرام والإجراءات والقرارات ستكون عبر الحكومة الفلسطينية.

وكان عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، رئيس دائرة التنظيمات الشعبية محمود إسماعيل قال يوم أمس الأحدد، لإذاعة "صوت فلسطين"، الرسمية، إن العملية الإجرامية التي استهدفت موكب رئيس الوزراء رامي الحمد الله، ورئيس جهاز المخابرات العامة اللواء ماجد فرج، على جدول أعمال الاجتماع، لأن ما قبل ذلك شيء وما سيكون بعد ذلك شيء آخر.

وأوضح، أن القيادة لا يمكن أن تمر مرور الكرام على محاولة اغتيال رئيس الوزراء ورئيس جهاز المخابرات لأن هذا الموضوع يستهدف المصالحة، مشيرا إلى أن عقد المجلس الوطني قرار نهائي لوضع

استراتيجية واضحة لمواجهة الأخطار التي تعصف بالقضية الفلسطينية، خاصة بعد قرار الرئيس الأميركي بشأن القدس.

التصعيد المتدرج.. مواجهة حتمية مع الفلسطينيين

عرب ٤٨ تحرير : محمد وتد 2018\3\19

يستقرئ محللون وعسكريون بالاحتياط بالجيش الإسرائيلي، التصعيد الميداني المتدرج في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بأنه ينذر بانفجار الأوضاع الأمنية فيها، الأمر الذي من شأنه أن يمهد إلى مواجهة كبيرة وشاملة.

وربط محللون وعسكريون بين التصعيد المرتقب والمناسبات الوطنية الفلسطينية القريبة، يوم الأسير وذكرى "يوم الأرض" في الثلاثين من آذار/ مارس الجاري وحتى إعلان الإدارة الأميركية تدشين سفاراتها بالقدس المحتلة بذكرى النكبة.

وأجمعوا أن التصعيد المتدرج بالتزامن مع المناسبات الوطنية الفلسطينية وتسارع الأحداث، بمثابة ترجمة فعلية للتحذير الذي أطلقته المخابرات العسكرية في الجيش الإسرائيلي منذ أكثر من عام، ويشير إلى تصعيد غير مسبوق في الشارع الفلسطيني.

كثيرة هي السيناريوهات التي يضعها الجيش الإسرائيلي، ولا سيما القيادة الجنوبية، حيث يستعد الجيش للتعامل مع مدن الخيام التي ستقام على طول حدود قطاع غزة، ومع مسيرات الآلاف نحو عشرات النقاط على طول الحدود، ومحاولة عبورها. وفي الضفة سيحاولون الدخول إلى المستوطنات. الاستعدادات هي لمواجهة خرق النظام، لكنه من الواضح تماما إنه إذا تحققت هذه المخططات فسيسقط ضحايا وجرحى.

لا توجد وسيلة لوقف المسيرات الجماعية التي تعرض حياة الجنود للخطر، ترجح السيناريوهات العسكرية، فقط بواسطة الغاز المسيل للدموع. وربما يكون هذا هو الحادث الذي سيشعل المنطقة، وهنا لن تساعد قوات الأمن الفلسطينية. فهذا حدث معد للشغب ويستدعي الخروج عن السيطرة. التظاهرات الحالية على حدود القطاع، التي يصاحبها زرع عبوات ناسفة على السياج، هي فقط المقدمة المصممة للتسخين والتمهيد، تدريجيا، للعرض الرئيسي للفورة الجماعية.

مسيرات "العودة الكبرى" التي يجري تنظيمها في الأسابيع الأخيرة، في قطاع غزة، يقول محلل الشؤون العسكرية في صحيفة "يديعوت أحرونوت"، أليكس فيشمان: "لن تشمل فقط مسيرات جماهيرية من القطاع إلى السياج. فمع الطعام تأتي الشهية، ونحن نتحدث اليوم عن استعدادات مماثلة في الضفة الغربية وكذلك

بين العرب بإسرائيل، وعن مسيرات ستصل من الحدود الأردنية والحدود اللبنانية. ومن المتوقع أن يبدأ العرض الكبير في نهاية الشهر".

ويعتقد فيشمان، أن إحدى الإجراءات التي تتخذها إسرائيل اليوم لتأجيل وتقليص فوران هذا البركان هي محاولة بناء تحالف مع الولايات المتحدة وسبع دول عربية لخلق واقع مختلف في القطاع. وقد شارك منسق أعمال الحكومة في المناطق، الجنرال يوآف مردخاي، مؤخرا، في المؤتمرات الطارئة لإعادة إعمار غزة، التي عقدت في القاهرة وواشنطن، وسيشارك في مؤتمر للدول المانحة في بروكسل.

هذا كله بهدف الإسراع بتنفيذ مشاريع البنية التحتية في قطاع غزة من أجل منع وقوع كارثة إنسانية تنطوي على إمكانية تفجير الشرق الأوسط بأكمله. وكل هذا يحدث من دون الفلسطينيين. الوضع شديد التفجر، حسب فيشمان، لدرجة أن إسرائيل والولايات المتحدة، بموافقة الدول العربية، تشرعان في تنفيذ إستراتيجية جديدة تتجاهل نزوات السلطة الفلسطينية في رام الله وتعزز بشكل غير مباشر سلطة حماس.

وذهب المحلل العسكري إلى ما أشار إليه محققو الاستخبارات إلى ثلاثة مراسي التي حافظت على مستوى منخفض نسبيا من العنف على الساحة الفلسطينية، خلال العقد الماضي: قدرات الإحباط لدى قوات الأمن الإسرائيلية، التنسيق الأمني مع السلطة، والحفاظ على نسيج حياة معقول للمواطنين الفلسطينيين في الضفة الغربية. هذه المراسي، المتصلة ببعضها البعض، تآكلت.

ذات الموقف عبر عنه الجنرال في الاحتياط تسفيكا فوغل، القائد الأسبق للمنطقة الجنوبية في الجيش الإسرائيلي، إلا أنه بات أكثر وضوحا، حين قال في مقال له في صحيفة "يسرائيل هيوم": "لقد أضرمت النيران في فتيل المواجهة القادمة مع الفلسطينيين بالفعل ويجب أن تشرع إسرائيل في معركة حاسمة ضد حماس".

السؤال الآن، حسب فوغل، هو من سيأخذ المبادرة؟، ومن سيتم جره إلى المعركة في ظل ظروف يمليها الجانب الآخر؟، ويجزم أن سيناريو الكابوس الإسرائيلي هو مسيرة عشرات الآلاف إلى السياج، بالإضافة إلى إطلاق صواريخ ضخمة وهجوم من الأنفاق المتبقية لحماس.

بدا القائد الأسبق للمنطقة الجنوبية في الجيش الإسرائيلي، على قناعة أن حماس ستحاول في المستقبل القريب إقناع جزء كبير من سكان قطاع غزة، الذي يعاني من روتين بائس، بأن إسرائيل والسلطة

الفلسطينية هي المسؤولة عن وضعهم. ففتيل المعركة العنيفة يقول: "اشتعل، ولم يبق لنا إلا أن نقرر ما إذا كنا سنوقفها ونبدأ خطوة هجومية، أو ترك المبادرة لحماس والشروع في عملية أخرى "لا خيار عنها".

لا يوصي فوغل بالمخاطرة بترك المبادرة بأيدي حماس، ويعتقد أنه إذا تمكنت الحركة ونجحت بقيادة واخراج عشرات الآلاف من الفلسطينيين في مسيرة احتجاج إلى الحدود مع إسرائيل، وفي الوقت نفسه شن هجوم من الأنفاق التي لا تزال تملكها بالتوازي مع موجة من الصواريخ، يقول: "قد نجد أنفسنا في وضع تشغيلي وإعلامي محرج. يجب أن نكوّن الواقع المستقبلي، فقط المبادرة المبنية على تقدير جيد، تخلق فرصة لحياة طبيعية من كلا طرفي الجدار المحيطة بغزة".

ويتفق المحلل السياسي في صحيفة "هآرتس" عاموس هرئيل، مع ما كتبه فيشمان وتقديرات فوغل حول صعوبة تجاهل الأوضاع المتدهورة في قطاع غزة، وأثرها على الأمن الإسرائيلي. وقال "إن التصعيد في القطاع واضح بالفعل، وسنكون بحاجة إلى المزيد من ضبط النفس والحكمة لمنع المواجهة العسكرية الحقيقية".

بدوره، يرى المراسل العسكري لموقع "والـلا"، أمير بوخبوط ، أن الوقت يمضي بسرعة، وعلى عكس مصلحة حماس، فوتيرة الكشف عن الأنفاق تتسارع، وكذلك نشاطات الجيش في بناء الجدار، وهذه الأمور تضع معضلة أمام حماس، وعليها الآن أن تقرر هل ستوافق على التضحية بالأنفاق مقابل الهدوء والاستقرار، أو أنها ستقوم باستغلال الوقت المتبقي، قبل ضياع ذخرها الاستراتيجي؟.

من جانبه، يرى الباحث في "مركز موشي دايان للدراسات الإستراتيجية" أيال زيسير، أن "موجة الهجمات والحوادث في الضفة الغربية وعلى حدود قطاع غزة تثير مخاوف من التصعيد والتدهور إلى انتفاضة متجددة، تحرض عليها حماس والسلطة الفلسطينية، كل وفقا لطريقته الخاصة ولأسبابه الخاصة".

وكتب في مقال له بـ"يسرائيل هيوم" أن "حماس، من خلال الرقص على الدم والدعوة إلى العنف، والسلطة بشكل تلميحي وضمني. لكن يبدو أن المقصود سلسلة من الأحداث الموضعية، التي لا تبشر بحدوث انفجار أو حتى حريق كبير".

المحلل العسكري لموقع "واينت" رون بن يشاي لخص مشهد والمد والجزر بالتعصد بين إسرائيل والمقاومة على جبهة غزة بالقول: "نحن أمام منعطف في المعركة مع حماس، فالأمر لم يعد فقط مسألة عقاب وردع

بل قتال حقيقي ضد حماس، مما سيسهل على الجيش أمر القتال في القطاع في الجولة القادمة وسيبعد الخطر عن المستوطنات الاسرائيلية في غلاف غزة.

ويعتقد أن الحديث هنا يدور عن "المعركة بين الحروب" من نوع جديد. إن كانت المعركة بين الحروب في الشمال تهدف لمنع وصول سلاح متقدم دقيق لحزب الله والتمركز الايراني في سورية، فالمعركة بين الحروب في الجنوب تهدف لسلب حماس والجهاد من القدرة على التسلل لإسرائيل من خلال نفق تحت أرضي، ومن القدرة على محاربة قوات الجيش داخل القطاع من خلال نقل مقاتلين، سلاح وصواريخ، في أنفاق محفورة داخل مناطق القطاع.

الرئيس: قررت اتخاذ الإجراءات الوطنية والقانونية والمالية كافة للحفاظ على المشروع الوطني

الاعتداء على الحمدالله واللواء فرج لن يمر و"حماس" تقف وراءه

إما أن نتحمل مسؤولية كل شيء في قطاع غزة أو تتحمله سلطة الأمر الواقع

القدس عاصمة فلسطين/ رام الله – وفا– 2018\3\19

قال رئيس دولة فلسطين محمود عباس، في كلمته بمستهل اجتماع القيادة بمقر الرئاسة في مدينة رام الله، مساء اليوم الاثنين، "بصفتي رئيسا للشعب الفلسطيني قررت اتخاذ الإجراءات الوطنية والقانونية والمالية كافة من أجل المحافظة على المشروع الوطني".

وأضاف سيادته، خلال ترؤسه اجتماع القيادة، أن الاعتداء على رئيس الوزراء رامي الحمدالله ورئيس جهاز المخابرات العامة اللواء ماجد فرج لن يمر، وأن "حماس" هي من تقف وراء هذا الاعتداء.

وهنأ سيادته رئيس الوزراء الحمدالله واللواء فرج بنجاتهما من الاعتداء، مؤكدا أن الذي حصل "لن يمر ولن نسمح له أن يمر".

وأكد الرئيس حرص دولة فلسطين وحكومتها على مصالح شعبنا في قطاع غزة، قائلا "إما أن نتحمل مسؤولية كل شيء في قطاع غزة أو تتحمله سلطة الأمر الواقع".

وشدد سيادته على أنه لا يوجد طرفي انقسام، بل هناك طرف واحد يكرس الانقسام ويفرض سلطة أمر واقع غير شرعية، مضيفا أن نتيجة مباحثات المصالحة مع "حماس" هي محاولة اغتيال الحمد الله وفرج.

وقال الرئيس إنه لو نجحت عملية اغتيال الحمدالله وفرج لكانت نتائجها كارثية على شعبنا وأدت لقيام حرب أهلية فلسطينية.

وفيما يلي نص كلمة الرئيس:

بسم الله الرحمن الرحيم

باسم الشعب الفلسطيني كله، وباسمي وباسمكم جميعا نقدم التهاني بسلامة الأخوين الكبيرين الأخ رامي الحمدالله رئيس الوزراء والأخ ماجد فرج مدير المخابرات على سلامتهما وسلامة جميع الأخوة من ضباط وجنود وأفراد الذين تعرضوا إلى الحادث الآثم الحقير الذي قامت به حركة حماس ضدهم في قطاع غزة.

هذا الحادث ليس غريبا عليهم وليس خارجا عن تقاليدهم وعاداتهم، فهم أول من اخترع في العالم العربي والإسلامي هذا النمط من العمل، الاغتيالات والقتل التي بدأوها في الثلاثينات من القرن الماضي وفي

الأربعينات إلى يومنا هذا ولم يغيروا هذا السلوك، هم أول من قتل الخزندار وأحمد ماهر ومحمود فهمي النقراشي باشا... وغيرهم وغيرهم، هذه السياسة ولدت معهم اخترعت من قبلهم، ولذلك نقول هذا الأمر لن يمر، وبالتالي إذا تحدثوا أو قالوا نحن نحقق أو لا نحقق نحن لا نريد منهم تحقيقا ولا نريد منهم معلومات ولا نريد منهم أي شيء، لأننا نعرف تماما أنهم هم حركة حماس التي وقفت وراء هذا الحادث وارتكبته، وسبق هذا الحدث كما تعلمون أن عددا من كهنتهم، من رجالهم الذين بدأوا التحريض وبدأوا الحديث في أماكنهم وخاصة في المجلس التشريعي عندما كانوا يحرضون تحريضا واضحا وأكيد سمعتم هذا التحريض وأكيد لمستم هذا التحريض عندما قال أحدهم نريد أن نستقبل هذه الحكومة "بالكنادر والصرامي" .. "وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون" مكروا ومكر الله مكروا ومكر الله، والله كتب لأخوتنا السلامة لأنه لا يريد لنا الإيذاء لأن نوايانا طيبة، لأننا نريد فعلا مصالحة حقيقية نريد عودة لقطاع غزة للأم عودة كريمة وليس كما يريدون وليس كما يخططون هم وترمب وغيره، هذه كلها تخطيطات عرفناها منذ البداية وقلنا لكم كيف بدأت هذه المصالحة الأخيرة ومن الذي اخترعها، ومع ذلك نحن نقول هذا الذي حصل لن يمر ولن نسمح له أن يمر لأننا رجال ندافع عن قضيتنا، ندافع عن شهامتنا ندافع عن حقوقنا ولن نقبل الذل من أحد.

منذ تاريخ 2017/10/2 ولغاية الآن بذلنا كل ما نستطيع لإنجاح المصالحة وتذليل كل العقبات في طريقها وتحملنا ما تحملناه لكن للأسف صدمنا بنتيجة صفر تمكين للحكومة، والذي يقول غير هذا كذاب ومنافق لأننا جربنا 6 أشهر ونحن نعمل بكل جهد، نبعث كل المسؤولين ولم نحصل على شيء لا في الحكومة ولا في المعابر ولا في الأمن ولا في غيره، ويكفي نفاق لا نريد نفاقا بعد الآن هؤلاء لا يريدون المصالحة، هذا ما بذلناه إلى أن ارتكبوا تلك الجريمة الحمقاء التي ارتكبوها، وصفر تطبيق للقانون وللأسف حصلت كارثة وطنية هدفها فصل قطاع غزة وتنفيذ المخطط التآمري بإقامة دولة غزة، هذا الموضوع قلنا آلاف المرات، آلاف المرات، إن ما أطلق عليه الربيع العربي الذي يتغنى به بعض الأغبياء، بعض البسطاء، بعض الذين لا تفكير لهم، هذا الربيع اسمه الربيع الأميركي، بدأ عندنا في غزة وكلنا نعرف كيف دخلوا الانتخابات ثم كيف قاموا بعملية الانقلاب وحصلوا على تأييدات ضمنية وعلنية كثيرة بأن أميركا تريد فصل القطاع عن الضفة الغربية حتى لا يكون هناك دولة فلسطينية موحدة، هذا يجب أن نعرفه ويجب أن نقر بالحقيقة ويجب أن لا نتعامى عن الحقيقة بعد الآن، وتدمير المشروع الوطني الفلسطيني هذا المخطط الذي بدأت إدارة الرئيس ترمب بتنفيذه حين أعلنت القدس عاصمة لإسرائيل وقررت نقل سفارتها إليها

وقطعت مخصصاتها عن وكالة غوث وتشغيل اللاجئين واعتبرت أن الاستيطان شرعي وهذا ما قاله أكثر من مسؤول أميركي أولهم سفيرهم في تل أبيب هذا ديفيد فريدمان، قال هم يبنون في أرضهم وهو مستوطن وعائلته مستوطنة وسفير أميركا في تل أبيب ماذا ننتظر منه؟ فعندما قامت أميركا بهذا قطعت كل سبل الوحدة الوطنية، القدس عاصمة ونقل السفارة، اللاجئين ثم المستوطنات، ثم انتظروا منا مشروعنا، ماذا ننتظر منهم؟ ماذا ننتظر منهم؟ في كثير قالوا لماذا لم تذهبوا إلى واشنطن؟ يريدوننا لنعمد هذا المشروع لنعطيه توقيعنا، لنعطيه موافقتنا، لن نقبل بهذا ولن نسمح لا لأميركا ولا لغيرها أن تمرر هذا المشروع، ومن ثم عقدت مؤتمر واشنطن للتباكي على الأوضاع الإنسانية في قطاع غزة، الآن صحوا أن غزة بحاجة، صحوا أن غزة تمر بحالة إنسانية، لماذا لم يصحوا منذ عشر سنوات، عشر سنوات ونحن نحاور والا نسينا، منذ عام 2007 عندما كلفت الجامعة العربية مصر بأن تقوم بواجب الوساطة قامت مصر بدورها ونشكرها على ما قامت به ونشكرها على جهودها، لكن النتيجة ماذا؟ أنا يهمني النتيجة، النتيجة ماذا إلى يومنا هذا؟ صفر. إذا لم يحصل شيء لكن عشر سنوات مرت، 11 سنة مرت من عمر شعبنا من أجل أن يمرر هذا المشروع وينتهي إلى ما يريدون أن ينتهي إليه، الأمر الذي يحتم علينا تحمل مسؤولياتنا كاملة هذه المسؤولية التي لا تجزأ وتتطلب سيطرة فعلية وحقيقية شاملة وكاملة، ودولة فلسطين وحكومتها تؤكد حرصها على شعبنا في قطاع غزة وتحملها المسؤولية الكاملة على أساس سلطة واحدة وقانون واحد سلاح واحد.

عندما جاؤوا إلى مصر وقالوا هناك مصالحة، ما هي هذه المصالحة؟ وما هي شروطكم للمصالحة؟ 3 نقاط، الأولى إلغاء هذه الحكومة التي ابتدعوها والثانية تمكين حكومة الوفاق الوطني من عملها، وثالثا دولة واحدة ونظام واحد وقانون واحد وأمن واحد، قالوا موافقين وجرى الحوار حول كلمة مستعدون أو جاهزون، وقبلوا كل شيء ثم عادوا إذا ربنا غير لهم رأيهم، إذا الله يعلم ماذا صار في عقلهم، قبلنا هذا وقلنا على بركة الله انزلوا يا ناس إلى غزة، اشتغلوا في غزة، نريد هذه الوحدة الوطنية، وماذا كانت النتيجة؟ كلامهم الذي قالوه في الاجتماعات فوق الأرض لكم تحت الأرض لنا، أين هو الأمن؟ السنوار قال إذا كان عندنا 4 أنفاق بدهم يصيروا 100 وإذا عندنا 1000 صاروخ بدهم يصيروا 10000 صاروخ، وهذا سيظل بأيدنا، إذا أين الأمن؟ ومع ذلك قلنا لا والشهود المصريين حاضرين ونريد فعلا أن نكمل الموضوع، ولا

نريد أن نتوقف حتى لا يقال تراجعنا، نريد أن نستمر واستمرينا 6 أشهر ماذا كانت النتيجة؟ عملية اغتيال، هذه النتيجة.

ولذلك فإما حكومة تتحمل المسؤوليات الكاملة على القطاع كما في الضفة وإما سلطة الأمر الواقع، سلطة الانقلاب، في كثير ناس ما بدهم يقولوا انقلاب، والأخوة في حماس بطلوا هذا الكلام، عيب هذا الكلام، هذا كلام دونية، هذا انقلاب، الذي جرى انقلاب حقيقي قامت به أميركا وإسرائيل معها، وهذه هي الحقيقة، وإما سلطة الأمر الواقع الانقلاب والتمرد تتحمل المسؤولية الكاملة عن قطاع غزة.

هذا هو الرأي، احفظوه أرجوكم لا أريد أن أعيده، إما أن نتحمل نحن كل شيء كما اتفقنا، كما وقعوا، نحن لم نضرب أحدا على يده، بتوافق أهلا وسهلا ما بتوافق خليك قاعد محلك، الآن موقفنا هو هذا، كل شيء في أيدينا نتحمل المسؤولية كاملة، ليس كل شيء في أيدينا ليتحملوا المسؤولية كاملة، هذا هو الموقف.

إن استهداف موكب رئيس الوزراء ورئيس جهاز المخابرات العامة ومرافقيهم، لدينا عدد من الشباب في المستشفيات للآن "اللي عينه واللي إيده واللي أذنه" كثار بالمناسبة، دمهم لمين، وأين يذهب دمهم، ومن يتحمل دمهم؟ وعملية الاغتيال التي لو نجحت لا سمح الله لأدت إلى عواقب وخيمة وكارثية على الشعب الفلسطيني، وفتحت الباب على مصراعيه لحرب أهلية دموية لا قدر الله. بإمكاننا أن تكون ردة الفعل غير، لكن نحن ناس مسؤولين ووطنيين ونعرف ماذا نفعل "حاولوا يقتلوا اثنين بجيب عشرين واحد وبقتلهم في الساحة، سجلوا علي بالإعلام، لكن نحن مسؤولين ونتحمل مسؤولية ونعرف أنه "ولا تزر وازرة وزر أخرى" ونعرف أن البريء لا يجوز أن نقترب منه، إنما المجرم هو الذي يجب أن يعاقب، لم نفعل شيئا على الإطلاق، هدوء، ورغم ذلك أعطيت تعليمات مشددة للجهات الأمنية كافة وغيرها بعدم التعرض لأي مواطن فلسطيني في الضفة الغربية وغيرها وغيرها، كان ممكن يصير في أي مكان في لبنان وفي الأردن وفي أميركا، لكن مش هيك الشغل، نحن لسنا زعرانا وبلطجية مثلهم، ممنوع أن يقترب أحد من أحد، الأمور يجب أن تهدأ وأن تكون هادئة كاملة ولا يقترب من أي إنسان لا ذنب له.

وأقول للبعض والبعض هنا، لم يعد يحتمل أن نحمل مسؤولية وكأن هناك طرفي انقسام، ولا أسهل من أي واحد يقول على الطرفين، تفضلوا قولوا لي من الطرفين؟ إذا كيف نقول الطرفين؟ هذا النفاق بدنا نبطله، هذا النفاق بدنا نبطله، كيف هناك طرفي انقسام في حين أن الحقاق تؤكد أن هناك طرف واحد يكرس الانقسام ويختطف جزءا من الوطن ويفرض سيطرة الأمر الواقع غير الشرعية.

إذا أحد يقدر أن يقول لي أن هذا الانقلاب له صفة له سبب، احنا غلطنا، أو أننا ننسى التاريخ، عندما نجحوا في الانتخابات بعد دقيقة واحدة اتصلت في أبو علاء .. يا أبو علاء قدم استقالتك، يا هنية مبروك شكلوا حكومة وشكلوا حكومة وحصلت خلافات وذهبنا إلى مكة وعلى أستار الكعبة، هؤلاء الذين يدعون الإسلام والإسلام منهم براء، على أستار الكعبة أقسمنا وبعد 3 أشهر حدث الانقلاب، انقلبوا على أنفسهم لأن رئيس الوزراء هو رئيس وزرائهم ومنذ ذلك التاريخ إلى يومنا هذا ماذا حصل؟ ماذا فعلنا وماذا فعلوا حتى نبقى نقول على طرفي الصراع؟ خلينا نبري ذمتنا! على الطرفين أن يقوما بكذا وكذا، لا هذا كلام لم يعد مقبولا ولم يعد مسموحا به، ولن نسمح به، في طرف واحد بدها جرأة وشجاعة ورجولة، الواحد يقول هنا الغلط وهنا الصح.

وبناء عليه وبصفتي رئيسا للشعب الفلسطيني وتحملت ما تحملت في سبيل إعادة الوحدة واللحمة للوطن، ووجهت بالرفض والإصرار من قبل حركة حماس وسلطتها غير الشرعية، فإنني قررت اتخاذ الإجراءات الوطنية والقانونية والمالية كافة من أجل المحافظة على المشروع الوطني، واثقا من أن أبناء شعبنا في قطاع غزة سيكونون كما كانوا دائما مع المشروع الوطني والمصلحة الوطنية العليا.

لم يخطر ببالنا يوما من الأيام أن نعاقب مواطنا فلسطينيا لا في الضفة ولا في القطاع ولا في غيره، ولم يكن يخطر ببالنا أن نؤذي مواطنا، لكن أيضا علينا جميعا أن نقول أين هو الغلط، أين هو الغلط، أين هي الجريمة، أما أن يبقى الأمر بهذا الشكل هذا غير مقبول..

هذا كلامي الذي أقوله أمام القيادة وسنستمع لرأي الأخوة في القيادة بكل ترحاب.

"حماس" تدين تصريحات "عباس" وتدعو لإجراء انتخابات عامة

غزة – المركز الفلسطيني للإعلام 2018\3\19

أدانت حركة المقاومة الإسلامية "حماس" ما وصفته بـ"التصريحات غير المسؤولة لرئيس السلطة محمود عباس"، الذي يعمد وفق الحركة، ومنذ مدّة إلى "محاولة تركيع أهلنا في غزة وضرب مقومات صمودها في لحظة تاريخية صعبة وخطيرة".

وقالت الحركة في بيان صحفي، مساء اليوم الاثنين: إن ما يفعله عباس ليس استهدافًا لحركة حماس وإنما محاولة لتقويض فرص النهوض بالمشروع الوطني وتحقيق الوحدة وتعزيز فصل الضفة عن غزة والذي يمهد لتنفيذ مخطط الفوضى الذي يمكن من خلاله تمرير صفقة القرن ومخططات ترمب ومشاريع الاحتلال الصهيوني.

ورأت الحركة أن هذه التصريحات والقرارات "التي نرى فيها خروجًا على اتفاقيات المصالحة وتجاوزا للدور المصري الذي ما زال يتابع خطوات تنفيذها، تتطلب وقفة عاجلة وتدخلًا سريعًا من كل مكونات الشعب الفلسطيني وفصائله لإنقاذ المشروع الوطني ووحدة شعبنا والوقوف عند مسؤولياتهم تجاه ممارسات عباس المدمرة والخطيرة".

وقالت: إنه في الوقت الذي حرصت فيه حركة حماس وبذلت كل جهودها لتحقيق وحدة شعبنا في مواجهة المؤامرات المتربصة بقضيتنا الوطنية وحقوقنا الثابتة، تفاجأنا بالمواقف التوتيرية لعباس والتي تحرق الجسور وتعزز الانقسام وتضرب وحدة شعبنا وعوامل صموده في الداخل والخارج، وتخلق مناخات تساهم في دعم مشروع ترمب التصفوي لقضيتنا الوطنية".

وطالبت "حماس" كل الجهات الإقليمية والدولية وجامعة الدول العربية بالتدخل العاجل والمسؤول لوقف ما وصفته بـ"التدهور الخطير"، وتحمل مسؤولياتهم في منع وقوع الكارثة على المستوى الوطني الفلسطيني الداخلي والمترتب على سياسة عباس وقراراته بحق غزة وأهلها، وفق تعبير البيان.

وعدّت الحركة إصدار عباس الأحكام المسبقة واتهامه المباشر لحركة حماس في حادثة موكب الحمد الله في حين ما تزال الأجهزة الأمنية في غزة تواصل تحقيقاتها دون تعاون من حكومته حرفًا لمسار العدالة وسير التحقيقات.

ودعت حركة حماس للذهاب للشعب الفلسطيني لإجراء انتخابات عامة رئاسية وتشريعية ومجلس وطني؛ لكي ينتخب الشعب قيادته ومن هم أهل لتحقيق الوحدة وتحمل المسؤولية ورعاية المصالحة.

"الجهاد": تصريحات عباس تهديد لوحدة الشعب الفلسطيني

غزة – المركز الفلسطيني للإعلام 2018\3\19

قالت حركة "الجهاد الإسلامي": إن التصريحات التي أدلى بها رئيس السلطة محمود عباس، تشكل تهديدًا لوحدة الشعب الفلسطيني، وتعطي مزيدا من التأييد للحصار الذي يفرضه العدو على قطاع غزة.

وأعلنت الحركة، في بيان صدر عن مكتبها الإعلامي مساء اليوم الاثنين، رفضها "المُطلق" لكل ما سوف تتخذه السلطة في رام الله من إجراءات وعقوبات ضد الشعب الفلسطيني في قطاع غزة.

وقالت: إن على الجميع أن يدرك أن وحدة الشعب الفلسطيني في مواجهة العدو الصهيوني؛ هو الموقف الوطني الذي يجب أن يقود كل جهودنا في هذه المرحلة.

وأوضحت "الجهاد الإسلامي"، أن المرحلة الحالية تستهدف الوجود الفلسطيني شعبًا وقضية، داعية القوى الفلسطينية كافة لـ"الالتفاف حول المقاومة وحمايتها وليس التآمر عليها".

يحيى موسى: عباس ليس له شرعية ولا مشروعية وخطابه "أرعن وغير مسؤول" ولا يصب في مصلحة الشعب الفلسطيني

أمد/ غزة: 20\3\2018

قال القيادي في حركة حماس، يحيى موسى، إن خطاب الرئيس الفلسطيني محمود عباس، أمام اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، هو خطاب "أرعن وغير مسؤول، ولا يصب في المصلحة الوطنية للشعب الفلسطيني، ويمثل هدية مجانية للرئيس ترامب على طريق تنفيذ صفقة العصر".

وأضاف موسى، في تصريحات خاصة لـ "الغد": لا يمكن فهم سلوك أبو مازن، لأن كل تصرفاته الواقعية والعملاتية تصب تجاه التحضير لتمرير صفقة القرن وتطبيقها، وليس كما يدعى عباس التصدي لهذه الصفقة.

وأوضح أن "عباس أصبح خطراً على القضية الفلسطينية، وعلى الشعب الفلسطيني وحركة فتح، فقد قسم حركة فتح، وفصل غزة عن الضفة، وعمل على تفتيت مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، والآن يحاول القضاء والإجهاز عليها بالكامل من خلال عقد المجلس الوطني بمن حضر دون توافق مع الفصائل".

واتهم موسى الرئيس عباس بالإمعان في محاصرة الشعب الفلسطيني والتضييق على سكان غزة وتحويل حياة 2 مليون مواطن إلى جحيم لا يطاق في الظروف الاقتصادية والمعيشية التي تعصف بسكان غزة.

وفيما يتعلق بحديث عباس عن عزمه اتخاذ قرارات وطنية ومالية ضد حركة حماس، أكد موسى، أن الرئيس عباس لا يمثل الشعب الفلسطيني، وليس له "شرعية ولا مشروعية"، لا وفق القانون ولا وفق السلوك الوطني، وبالتالي فإن كل العقوبات التي اتخذها، والتي سوف يتخذها، تمثل جرائم حرب يعاقب عليها القانون الدولي، وعليه أن يتوقف، وأن يتصرف كرجل دولة وكرجل مسؤول عن قضية طاهرة وعظيمة، لا أن يتصرف باستخفاف ولامبالاة تجاه معاناة سكان غزة.

وشدد موسى، أن الحالة الفلسطينية تستوجب موقفا وطنيا جماعيا ومسؤولا لإنقاذ الشعب الفلسطيني ومؤسساته الوطنية والشرعية المختطفة من قبل عباس.

ودعا موسى، الفصائل والقوى الوطنية كافة إلى التوحد والوقوف صفا واحدا وفي جبهة موحدة لتنفيذ مهمات محددة تتمثل في إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية، وإعادة بناء مؤسسات السلطة والتأسيس لمرحلة جديدة من النضال الوطني في مواجهة التحديات والمخططات الأمريكية والإسرائيلية.

الفايز: عباس يمتثل لأوامر ليبرمان ونحسد إسرائيل عليه

الرسالة نت 2018\3\20

شنتّ النائب الأردني الأسبق هند الفايز هجوما لاذعًا على رئيس السلطة محمود عباس لفرضه عقوبات جديدة على قطاع غزة، قائلة: "هو يأتمر بأمر وزير الحرب الاسرائيلي افيغدور ليبرمان، وينفذ قراراته، ويعمل على تمرير اجندته الرامية لتصفية القضية الفلسطينية عبر ما تسمى بصفقة القرن".

وتهكمت الفايز على عباس بقولها: "يجب أن نحسد إسرائيل عليه، فهي لم تعد بحاجة لتطلق رصاصها صوب قطاع غزة إذ يقوم عباس بما تريد من مهام بحرفية عالية".

وقالت الفايز في تصريح خاص بـ"الرسالة نت": "عباس رمز للتخاذل والهوان والخيانة، واستغرب كيف استطاعت إسرائيل ان تنتج هكذا شخصية تنفذ أوامرها بهذه الحرفية؟"

ورأت أن اتهامات عباس ضد حماس أمر طبيعي، "فهي تدفع ثمن توجيه سلاحها صوب إسرائيل، وعباس استطاع ان يحدث حالة جدل لدى بعض الفلسطينيين حول إن كانت حماس تخدمهم ام لا رغم كل ما قدمته من تضحيات لاجل قضيتها"، وفق تعبيرها.

وتساءلت الفايز، "كيف للفلسطينيين أن يقبلوا بهذه الشخصية لتكون زعيمة عليهم، ماذا ينتظرون لينتفضوا عليه ويسقطوا مشروعه الخياني؟"

وأكدّت أن ما يقوم به عباس يشكل خطورة على الشعبين الاردني والفلسطيني، كما تقول.

وفرض رئيس السلطة محمود عباس عقوبات جديدة ضد غزة، مدعيا أن حركة حماس هي من تقف خلف استهداف رئيس وزراءه رامي الحمد الله.

السفير الكركي: منظمة التعاون الإسلامي اعتمدت مشروع قرار حول فلسطين والقدس

جدة –وفا– 2018\3\19

أعلن سفير فلسطين لدى منظمة التعاون الإسلامي ماهر الكركي، أن اجتماع كبار الموظفين في المنظمة الذي يعقد بمقر المنظمة في جدة ويستمر ثلاثة أيام، اعتمد اليوم الاثنين، مشروع قرار حول فلسطين والقدس.

وأوضح الكركي في تصريح لإذاعة "صوت فلسطين" الرسمية ظهر اليوم الاثنين، أن مشروع القرار يتضمن التأكيد على قرارات قمة اسطنبول الأخيرة وأبرزها رفض إعلان الرئيس الأميركي بشأن القدس، كما يتضمن دعم وتأييد مبادرة الرئيس محمود عباس للسلام التي طرحها أمام مجلس الأمن.

وأشار إلى أن هذا الاجتماع يأتي تحضيرا لاجتماع مجلس وزراء خارجية الدول الإسلامية المقرر في أيار القادم.

القيادتان الفلسطينية والأردنية تخططان لتبني قمة الرياض قرارات ملزمة لمواجهة «صفقة القرن» وإقرار مبادرة السلام الفلسطينية

أشرف الهور :غزة - «القدس العربي»: 2018\3\20

علمت «القدس العربي» من مصدر سياسي فلسطيني مطلع، أن الرئيس الفلسطيني محمود عباس، اتفق مع الملك الأردني على مواجهة المخططات الأمريكية الرامية لطرح «صفقة القرن» في القمة العربية المقبلة المقررة في السعودية، وذلك من خلال العمل على تبنيها قرارات تؤكد على رفض نقل أي سفارات لدول أجنبية إلى مدينة القدس، وترفض أي مشاريع تأتي على حساب القضية الفلسطينية.

وحسب المصدر المطلع فإن الرئيس الفلسطيني والملك الأردني يدركان خطورة الوضع المقبل، خاصة مع قرب حلول يوم 15 مايو/ أيار المقبل المحدد لنقل السفارة الأمريكية من مدينة تل أبيب إلى القدس المحتلة، والمتوقع أن يترافق مع طرح خطة «صفقة القرن» الأمريكية، التي جرى الكشف مسبقا أنها تستثني ملفي القدس واللاجئين من المفاوضات، ولا تعطي حدودا واضحة لدولة فلسطين، وتنص على إقامة كيان متقطع الأوصال، أشبه بـ «حكم ذاتي موسع».

وأكد المصدر أنه خلافا لما جرى ترويجه خلال الأيام الماضية، عن وجود توجه لدى الإدارة الأمريكية بتأجيل إعلان الصفقة، وكذلك تأجيل موعد نقل السفارة إلى القدس، من خلال إعادة بحث الملفين من جديد، لتهيئتهم بما يتلاءم من الطرفين، فإن القيادتين الفلسطينية والأردنية لم يصلهما أي من هذا الطرح.

واستعدادا للمرحلة المقبلة خاصة في ظل «المفاجآت السياسية» التي اعتادت الإدارة الأمريكية على تقديمها، وبدأت بقرارات ضد القدس واللاجئين عبر تقليص دعم «الأونروا»، جرى بشكل معمق بحث تنسيق الخطوات الفلسطينية الأردنية، بين الرئيس عباس والملك عبد الله في القمة الأخيرة التي عقدت الأسبوع الماضي في العاصمة عمان.

وتقول المصادر إن الطرفين يصران على رفض المقترحات الأمريكية، حيث جرى تأكيد ذلك خلال قمة الأخيرة، وإنهما رغم «الضغوط» الممارسة عليهما من عدة جهات، يدركان أنه لا يمكن تمرير أي مخطط بدون موافقتهما عليه، كونهما الجهتين المشرفتين على إدارة المناطق الفلسطينية (السلطة الفلسطينية)، والمقدسات الإسلامية في القدس (المملكة الأردنية).

ويدور الحديث عن بحث قمة الرئيس عباس والملك عبد الله الثاني، أيضا، آخر ما وصل من مقترحات أمريكية سربتها واشنطن لبعض حلفائها، بخصوص ما يعرف بـ»صفقة القرن»، حيث لم تختلف هذه التسريبات الجديدة عن الخطة عما وصل للقيادتين في وقت سابق، وهو أمر كشف عنه الدكتور صائب عريقات، أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، حين قال إن المقترحات الأمريكية تنص على إقامة عاصمة في أبو ديس، وعن دولة منزوعة السلاح.

كما جرى البحث بشكل تفصيلي في توقعات الطرفين لخطوات من المحتمل أن تتخذها الإدارة الأمريكية، بشأن ملفات فلسطينية بعيدا عن القيادة السياسية، كما حدث أخيرا في البيت الأبيض، حين دعا المبعوث الأمريكي جيسون غرينبلات، عددا من المسؤولين الدوليين والعرب، لبحث أزمة غزة، وهو ما اعتبره الكثيرون مقدمة لطرح «صفقة العصر»، ورفضت السلطة الفلسطينية المشاركة فيه، وقالت إنه يندرج في إطار إقامة دولة في غزة.

«القدس العربي» في هذا السياق علمت أن قمة (عباس . عبد الله الثاني)، تمخضت عن اتفاق على طرح الملف الفلسطيني بقوة على طاولة «قمة الرياض» المقبلة، وأن يكون الملف في صدر الملفات المطروحة عربيا، بعد ان تراجع لصالح ملفات عربية أخرى، والعمل كذلك على تعزيز قرارات القمة الأخيرة التي عقدت في منطقة البحر الميت في الأردن.

وإضافة إلى ذلك جرى الاتفاق على ضرورة قيام ممثلي السلطة الفلسطينية والمملكة الأردنية، في اجتماعات وزراء الخارجية العرب، التي تسبق عقد القمة، بطرح البنود الخاصة بالتصدي للمخططات الأمريكية الجديدة، وتضمينها في البيان الختامي للقمة، وجعلها «محل تنفيذ»، وذلك بهدف قطع الطريق أمام أي عمليات اختراق أمريكية للموقف العربي.

وسيجري في هذا الخصوص طرح «المبادرة الفلسطينية للسلام» التي أعلنها الرئيس عباس في خطابه الأخير في مجلس الأمن الشهر الماضي، من أجل اعتمادها رسميا من قيل الزعماء العرب، لتكون إلى جانب مبادرة السلام العربية، خاصة وأن المبادرة الفلسطينية جاءت بعد كشف مخططات الإدارة الأمريكية، وتحمل «أفكارا عملية» لإنهاء الصراع، وتقطع الطريق أمام خطط واشنطن الرامية لإسقاط ملفات القدس واللاجئين من المفاوضات، إضافة إلى عملها على إقامة كيان فلسطيني لا يرتقي لمستوى دولة.

وتنص المبادرة الفلسطينية، على عقد مؤتمر دولي مع حلول منتصف العام الحالي، تتبثق عنه مرجعية متعددة الأطراف دولية تعمل على تفعيل المفاوضات ضمن ووفق أسس الشرعية الدولية، وامتناع أي طرف عن اتخاذ خطوات أحادية الجانب، بالإضافة الى اعتماد مبادرة السلام العربية كأساس للعملية التفاوضية بما يشمل الاعتراف الفوري بدولة فلسطين، والعمل على منع أي دولة أخرى من أن تحذو حذو أمريكا فيما يتعلق بالاعتراف بالقدس ونقل سفارتها اليها.

ومن المقرر أن يستمر التفاهم والتشاور بين الطرفين الفلسطيني والأردني، وعلى أعلى المستويات خلال الأيام المقبلة، من أجل تنسيق المواقف بشكل أكبر قبل القمة في السعودية التي ستعقد على الأرجح الشهر المقبل، من أجل الخروج بقرارات ملزمة وقوية تناسب المرحلة المقبلة، خاصة وأن الجانب الفلسطيني عبر في وقت سابق عن حالة عدم الرضا من الموقف العربي على مدار الأعوام الماضية، حين قال وزير الخارجية رياض المالكي، بعد اجتماع لنظرائه في الجامعة العربية قبل أكثر من أسبوع، إن فشلنا (كدول عربية) في اعتماد قراراتنا التي اتخذت على مدار سنوات طويلة ماضية، هو الذي شجع الولايات المتحدة على التمادي في نهجها الخاطىء، وقرارها الباطل بشأن القدس، وهو الذي شجع أيضا دولة صغيرة مثل غواتيمالا على أن تقرر نقل سفارتها للقدس.

عريقات إذ يتهم أمريكا بالتمهيد لدولة في غزة

ياسر الزعاترة الدستور 20\3\2018

في سياق انتقاده للمؤتمرَ الذي عُقد في البيت الأبيض، الثلاثاء الماضي، لبحث الأزمة الإنسانية في غزة وسبل تخفيفها؛ حذر أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير من أن "تباكي الولايات المتحدة على الأوضاع في غزة لا يعدو كونه مقدمة لنقل مسؤولية سلطة الاحتلال من قطاع غزة إلى جهات أخرى".

وأضاف: "هذا التباكي يُمهّد لدولة غزة كجزء من صفقة ترامب الهادفة إلى إسقاط ملفات القدس واللاجئين من طاولة المفاوضات، وفصل الضفة عن القطاع بهدف تدمير خيار حل الدولتين، على حدود الرابع من يونيو/حزيران 1967".

في هذا التصريح يقول لنا عريقات الكثير، ولكن بالتلميح، وليس التصريح، تبعا لحساسيات الموقف الراهن في المنطقة، وللضغوط التي تتعرض لها القيادة الفلسطينية من بعض الأطراف التي تريد مجاملة ترامب فيما يتعلق بصفقة القرن، وعموم الشأن الفلسطيني، كمفتاح لقلب الرجل الذي يبدي عشقا للصهاينة لم يسبقه إليه أحد من أسلافه.

ما ذهب إليه عريقات ينطوي على هواجس صحيحة، فمعاناة قطاع غزة ليست جديدة كي تستيقظ عليها واشنطن هذه الأيام، ما يعني أن وراء الاجتماع الذي عقد في واشنطن ما وراءه من أهداف لا صلة لها برفع المعاناة عن الناس، والتي يكفي أن تُزال منها تلك المعاناة على معبر رفح حتى يشعروا بقدر من الانفراج!!

من المؤكد أن عريقات لم يقصد بحال أن الدولة التي يفكر فيها القوم في قطاع غزة ستكون تحت سيطرة حركة حماس، إذ لا أحد من المجتمعين في واشنطن يريد ذلك، أو يقبل به، ولا حاجة لتقديم التفسيرات لذلك كي لا ندخل في المحظور، ولأن الجميع يعرفون السبب، فالهدف الأول والأهم لأي ترتيب يتعلق بقطاع غزة هو إخراجه من معادلة الصراع مع الكيان الصهيوني، وبالطبع بالسيطرة على سلاح المقاومة فيه، سواء أصبح دولة منفصلة كما يتحدث عريقات، أم انضم إلى الضفة، أم بقي منزلة بين المنزلتين بانتظار ترتيبات نهائية (مأمولة). وفي هذا السياق تحديدا، أي المتعلق بالسلاح، لا يبدو أن السلطة تختلف مع من اجتمعوا في واشنطن، لكن الخلاف يتعلق بأشياء أخرى.

الوضع الطبيعي في ضوء هذا المعادلة التي تستهدف القضية، وتستهدف حركة حماس بالضرورة، هو أن يمد الرئيس الفلسطيني اليد إلى الحركة من أجل الوقوف في وجه الضغوط، ورفض صفقة القرن، وكذلك "الحل الإقليمي".

إنه خلل الأولويات من جهة. ومن جهة أخرى، الخوف من المغامرة بقلب الطاولة في وجه الجميع، وتصعيد الانتفاضة في الضفة الغربية، وهي الانتفاضة التي يمكنها وحدها أن تغير المعادلة، لكن ذلك يمثل نهجا ثوريا، وربما استشهاديا لا يبدو أن القوم جاهزون للسير فيه.

مجلس وطني فلسطيني دون انتظار الفصائل

أحمد جميل عزم الغد الأردنية 20\3\2018

يدور الحديث الآن عن انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني في نهاية شهر نيسان (إبريل) المقبل، وهذه ليست المرة الأولى التي يحدث فيها ذلك، حيث كان المجلس يؤجَل لأسباب مختلفة، غالبا بالتوازي مع مطالب من فصائل المعارضة الفلسطينية ومستقلين بالتأجيل، حتى بدا أن تأجيل المجلس دائماً، توافق مقبول، لا يتبعه إلحاح وضغط لعقد المجلس بشكل جديد، أو لتجديده. وتكرّس تعطيل المجلس بانتظار توافق حركتي "فتح" و"حماس" دون التفكير في سيناريوهات أخرى.

لقد بدأت حوارات أو مفاوضات انضمام حركة "حماس" إلى منظمة التحرير الفلسطينية عام 1990، في السودان، ولم تصل بعد لنتيجة، ولا يبدو أنها ستصل قريباً.

تتجدد الآن المناشدات لتأجيل المجلس لحين التحول لإطار وحدوي يجمع الفصائل التي لم تدخل المنظمة. من المبرر التساؤل والانتقاد، لماذا لا ينعقد الإطار القيادي الموحد والانتقالي المتفق عليه لمنظمة التحرير الفلسطينية؟، ومن المبرر التساؤل حول صوابية انعقاد المجلس في رام الله، ومن المهم جداً، أن لا ينعقد مجلس وطني فقط لتجديد اللجنة التنفيذية للمنظمة، من ضمن ذات الدوائر القديمة، وبذات الطرق القديمة. ولكن بالمثل من المبرر وغير المجحف، القول إنّ مسألة انتظار المصالحة والتوافق والتوحيد للفصائل، باتت ذريعة من قبل البعض لعدم عقد وتجديد أطر العمل الراهنة، شبه المشلولة، فبذريعة المصالحة، لا تجري انتخابات في كثير من الأطر الفلسطينية ويتكرس الجمود في المجال السياسي الفلسطيني.

باتت الحركة الوطنية الفلسطينية رهينة توافق فصيلين يبحثان عن الخلاف على كل شيء (رغم أنهما في الواقع يحملان تقريباً ذات البرنامج السياسي)، ولكن حتى جباية الضرائب، وتعيين الموظفين، بات إعاقة لإنهاء الانقسام.

لا يقتصر الشعب الفلسطيني على حركتي "حماس" و"فتح" حتى يتم انتظارهما للأبد، والشعب الفلسطيني ليس في الضفة الغربية وقطاع غزة وحسب. بل إن قواعد الحركتين، بل قواعد كل الفصائل، باتت مستثناة إلى حد كبير من صناعة القرار، ومن النشاط السياسي، لصالح أجهزة أمنية وبيروقراطية.

إنَّ من كانوا شباباً عند آخر تشكيل حقيقي للمجلس الوطني الفلسطيني، قبل ثلاثين عاماً، يغادرون سن الشباب، دون أي استفادة فعلية منهم، ودون دخولهم في أطر الشعب الفلسطيني الأساسية، وكثير من

الأطر مثل حملات المقاطعة، وحملات التضامن الدولية التي يقودها فلسطينيون، وحملات مناهضة الأبارتهايد الدولية، وغيرها من الأطر التي برزت منذ بداية هذا القرن، ومعها قطاعات واسعة من الأكاديميين، ورجال الأعمال، والكُتّاب، والناشطين في العمل الشعبي والاجتماعي وغيرهم، غير ممثلين في منظمة التحرير الفلسطينية.

يتضمن النظام الأساسي لمنظمة التحرير، والفكرة الأساسية لها، حشد الطاقات الفلسطينية، ولو فُعّل النظام الخاص بالمجلس الوطني الفلسطيني، لكان هناك تجديد كبير من خلال سبل أهمها تجديد لجان ممثلي الاتحاد الشعبية والمهنية من طلبة، وعمال، ومهندسين، وأطباء، وغير ذلك، ولأمكن للمستقلين والفصائل على السواء، والجاليات الفلسطينية، في كل مكان، التنافس على مقاعد تمثيل هذه الاتحادات. فضلا عن إيجاد آلية لتجديد عضوية المستقلين في المجلس لضم الطاقات الجديدة.

لا يجب إهمال وتهميش كل هؤلاء بانتظار اتفاق الفصائل. ليس منطقياً فرض تغيير برنامج منظمة التحرير السياسي، شرطاً لدخولها، بل الأصل الحديث عن آلية العضوية وعن طريقة اتخاذ القرار وأنماط القيادة في المنظمة، وفي العمل السياسي الفلسطيني، وأن يتم التغيير من الداخل.

دون نهضة في المجتمع الفلسطيني، في جالياته المنتشرة في كل العالم، ودون عقول وأفكار جديدة، تبني على الرصيد الذي أنجز في الماضي، ومنظمة التحرير هي المؤهل إطاراً لكل. ولأنها لا تقوم بذلك تظهر محاولات، مثل مؤتمر الشتات الفلسطيني، الذي يمكن ببعض الحنكة والحرص أن يصبح من أطر منظمة التحرير. وبدون المنظمة، تجري مؤتمرات للجاليات وللعودة، وأصحابها محقون بل وواجبهم المبادرة لسد الفراغ الناجم عن تعطيل المنظمة، ولا يمكن اتهامهم أنهم يعملون لمصلحة فصائلية. وفي الداخل تضمحل الفصائل لصالح الأجهزة الأمنية (في غزة والضفة)، ويضمحل المجال السياسي الشعبي عموماً.

لا يمكن أن يكون الموقف دائماً هو انتظار مجلس وطني فصائلي توحيدي، يجدر طرح سيناريوهات أخرى لمجلس وطني توحيدي فاعل ومؤثر شعبياً دون الارتهان للفصائل للأبد.

تحذيرات من خطورة تصريحات عباس وتوقعات بعزله.. ما دور مصر؟

غزة- عربي21- أحمد صقر 20\3\2018

حذر مختصون، من خطورة تصريحات رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، والتي قد تفضي إلى عزله سياسيا، وبداية مرحلة جديدة بدونه، وذلك منعا لتصفية القضية الفلسطينية وحفاظا على المشروع الوطني.

تصفية القضية

وهاجم عباس في خطاب له مساء أمس، حركة المقاومة الإسلامية "حماس" بشكل كبير، محملا إياها مسؤولية التفجير الذي وقع يوم الثلاثاء الماضي، واستهدف موكب رئيس الوزراء الفلسطيني رامي الحمدالله ورئيس المخابرات الفلسطينية ماجد فرج.

وأكد الخبير السياسي الفلسطيني، فايز أبو شمالة، أن "عباس سيعمل على مضاعفة معاناة أهل غزة، عبر العديد من الإجراءات العقابية الانتقامية والتي منها: مضاعفة قطع الرواتب، زيادة عدد المتقاعدين، وقف أو تقليص دفع المساعدات المالية لذوي الحاجات الخاصة والفقراء، والتوجه نحو وقف عمل البنوك، وغيرها".

وتوقع في حديثه لـ"عربي21"، أن يعمل عباس على "إخراج غزة عن القانون، واتخاذ قرار باعتبار حركة حماس خارجة عن القانون وحظر عملها السياسي في الضفة الغربية المحتلة، وهو ما يترتب عليه اعتقال كل من ينتمي لها".

وأوضح أبو شمالة، أن كل هذه الإجراءات سابقة الذكر، "تعزز من فصل غزة عن الضفة والقدس"، مؤكدا أن "دور مصر نفد، وهي غير قادرة على ثني عباس عن تصفية القضية الفلسطينية".

وحذر الخبير السياسي، من أن "إجراءات عباس العقابية بحق غزة، القديمة والمتوقعة، من شأنها أن تفاقم معاناة القطاع المحاصر، وأن تتسبب باندلاع حرب جديدة ضد الاحتلال".

عمل مدبر

وفي ظل تفاقم هذه المعاناة، "قد يدفع هذا الواقع قادة غزة وخاصة حماس والمقاومة، إلى الخروج عن مألوف السياسة، واتخاذ خطوات لعزل عباس وبداية مرحلة جديدة من الحياة السياسية بعيدا عنه".

ورأى أبو شمالة، أن "عملية التفجير التي استهدفت موكب الحمدلله، هي عمل مدبر كي يمهد الطريق لهذا الحديث العباسي، ويفتح الباب لفصل غزة عن الضفة، ويشجع كذلك على عقد جلسة المجلس الوطني

بشكل انفرادي في رام الله"، مضيفا أن "كل ذلك مرتب وفق برنامج يهدف إلى تطبيق صفقة القرن بغطاء وطني مزعوم".

من جانبه، رأى الكاتب والمحلل السياسي عبد الله العقاد، أن ما صدر عن رئيس السلطة، "يؤكد إصراره التام على التفرد بالقرار الفلسطيني، واستخدام مؤسسات المنظمة ومجالس حركة فتح بكل مستوياتها كأدوات صماء في نكوله عن أية التزامات تجاه غزة بكل ما فيها".

وأوضح في حديثه لـ"عربي21"، أن "غزة بالنسبة لعباس ساقطة من حساباته ولا يمكنه رعاية مسؤولياته تجاهها"، متوقعا أن سلوك عباس تجاه حركة حماس وقطاع غزة المحاصر، "لن يكون مريحا للإقليم، ولا حتى مع من يظن أنهم أصدقاؤه الذين لربما تقاطعوا معه في غير محطة".

ونوه العقاد إلى أن مصر، "مدركة لعدم جدية عباس تجاه أي التزامات نحو غزة وترتيبات البيت الفلسطيني، وهذا ما ستجد فيه مصر كدولة راعية لمسار المصالحة الفلسطينية مدخلا نحو بدائل تتجاوز فيها عباس".

تجنب المواجهة

وحول تداعيات الخطوات المتوقعة على المصالحة، قال: "المصالحة الفلسطينية معه كطرف ستنتقل من حالة الاستقرار على الخطر إلى حالة لربما تفرض تجاوزه وطي صفحته".

وحول توقعه لخطوات عباس القادمة، قال المختص في الشأن الإسرائيلي والفلسطيني، مأمون أبو عامر: "ربما يتجه نحو التوسع في فرض التقاعد المبكر على موظفي السلطة المحسوبين على رام الله؛ خاصة في مجالي الصحة والتعليم، ما سيكون سببا في إحداث شلل كبير في منظمتي الصحة والتعليم في مقبل الأيام".

وأضاف في حديثه لـ"عربي21": "قد يلجأ أيضا إلى تخفيض كمية الكهرباء عن غزة عبر إسرائيل، وذلك بوقف خطوط الكهرباء الواصلة من الاحتلال إلى غزة إلا إذا دفعت غزة ثمن استهلاك الكهرباء، وهو ما قد يتسبب بفقدان السيولة في غزة".

وحول الدور المصري المرتقب في هذه الحالة، رجح أبو عامر، أن تتجه مصر نحو "وقف مساعيها لتحقيق المصالحة، وترد بالسماح بإدخال المزيد من البضائع بعيدا عن المعابر التي تديرها السلطة لتخفيف الضغط الاقتصادي عن غزة تجنبا لتداعيات اقتصادية قد تؤدي إلى انفجار الموقف واندلاع مواجهات على جبهة غزة مع الاحتلال الإسرائيلي".

ونوه المختص، إلى أن "إسرائيل في هذه الحالة ستغض الطرف عن الإجراءات المصرية لأنها تفضل حالة الاستقرار وتجنب المواجهة مع قطاع غزة".

الديمقراطية للرسالة: رفضنا باجتماع المنظمة إجراءات عباس لكنه أصر عليها

الرسالة نت 2018\3\20

أكد القيادي في الجبهة الديمقراطية طلال أبو ظريفة، أن حركته رفضت خلال اجتماع قيادة منظمة التحرير أمس، فرض أي إجراءات عقابية على قطاع غزة، إلا أن رئيس السلطة أصر على ذلك بعد هيمنته على المنظمة.

وقال أبو ظريفة في تصريح لـ"الرسالة نت" صباح اليوم الثلاثاء، إن خطاب عباس عبارة عن ردة فعل غير مبررة ولا تخدم الجهود المبذولة في إتمام المصالحة الفلسطينية وتوحيد الصف، في ظل الحديث عن صفقة القرن.

وأوضح أن المنظمة وعلى رأسها جبهته اعتبرت أن هذه الإجراءات بهذا التوقيت مرفوضة وتضر بالعلاقات الداخلية، ولا تخدم شعبنا في مواجهة صفقة القرن، مشددا على أن رئيس السلطة فرض هذه الإجراءات في إطار استحواذه وهيمنته على المنظمة وتفرده بالقرار داخلها.

ودعا أبو ظريفة إلى وقف هذه الإجراءات وعدم وضعها موضوع تطبيق، مؤكدا على أن جبهته ستناضل مع الكل الوطني من أجل مجابهة أي تداعيات عقابية ستفرض على القطاع وتنعكس على الحالة الفلسطينية.

وطالب بضرورة دعوة الإطار القيادي المؤقت للاجتماع؛ للتوقف أما كل المعطيات والمستجدات الأخيرة ولإعادة بناء النظام الفلسطيني على قاعدة الشراكة والتوافق واستعادة الوحدة.

وقرر رئيس السلطة مساء أمس، فرض إجراءات عقابية جديدة على قطاع غزة على خلفية التفجير الذي استهدف موكب رئيس الوزراء الذي اتهم حركة حماس بالمسؤولية الكاملة.

وقال عباس في افتتاح اجتماع اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير برام الله: "بصفتي رئيس للشعب الفلسطيني، وتحملت ما تحملت في طريق المصالحة مع حماس قررت اتخاذ الإجراءات الوطنية والمالية والقانونية".

لا تعطوا عباس الفرصة كي يحرق فلسطين

د.فايز أبو شمالة فلسطين أون لاين 20\3\2018

هجوم عباس العنيف والمنظم والمرتب جيداً ضد غزة يؤكد أن عباس جزء من صفقة القرن، وأنه يجهد لفصل غزة عن الضفة الغربية بكل ما أوتي من تنسيق مع الأجهزة الأمنية الفلسطينية ونظريتها الإسرائيلية، التي التقت على زيادة العقوبات على أهل غزة، بالتزامن مع تزايد الاعتداءات الإسرائيلية على أهل غزة أنفسهم، وكأن التناغم بين ليبرمان وعباس وصل حد التصدي المشترك لمسيرات العودة التي يرتب لها سكان قطاع غزة.

اتهام عباس لحركة حماس باستهداف موكب رامي الحمد الله يشير إلى أن التهمة جاهزة قبل حدوث التفجير، وأن سبب التفجير هو اتهام حماس بهدف إشغالها عن مسيرات العودة، وبهدف الطعن بمصداقيتها أمام المواطن الفلسطيني، وبالتحديد في الضفة الغربية، التي راحت تعبر عن رفضها لسياسة تصفية القضية الفلسطينية التي ينتهجها عباس، فخرجت بشبابها تدهس الصهاينة، وتطعن المستوطنين، وتقاتل الغاصبين، دون انتظار لصفقة القرن التي رتب بعض بنودها عباس مع جيسي جرينبلات قبل أكثر من سنة، حين وافق عباس على طلب جرينبلات بفرض عقوبات اقتصادية ضد غزة.

عباس الذي اجتمع بما ظل من فصائل تحمل اسم ثورة اغتصاباً، وعباس الذي اجتمع بما ظل من جثث متحركة تحمل اسم لجنة تنفيذية لمنظمة تحرير، انتهت صلاحيتها، عباس هذا يعرف أن عقد جلسة مجلس وطني في رام الله، وتحت راية إسرائيل الزرقاء، لا تتم إلا إذا عزز الانقسام بين غزة والضفة الغربية، وضاعف من الاتهام لحركة حماس، وشدد من القطيعة مع حركة الجهاد، في ترتيب يهدف إلى تبرير الانفراد بالضفة، والانفصال بها، والدفع بغزة في اتجاه البحث عن مستقبلها، ومصير أبنائها بعيداً عن عباس، الذي يشارك بتصفية القضية الفلسطينية من خلال التعاون الأمني بين أجهزة مخابراته وأجهزة مخابرات العدو الإسرائيلي.

وحتى يظهر عباس بمظهر الوطني، وحتى تجر عباءة الوفاء للمشروع الوطني من خلف تصريحات عباس، راح يشتم سفير أمريكا في إسرائيل، ويتهمه بتأييد الاستيطان، في الوقت الذي يعترف عباس شخصياً بحق المستوطنين بالبقاء في مستوطناتهم، حين وافق مع أولمرت على تبادل الأراضي، وحين وافق

على تقديس التنسيق الأمني الذي أعطى للمستوطنين الأمان كي يتوسعوا في الأرض الفلسطينية بلا أي مقاومة تعيق اغتصابهم للأرض.

الشعب الفلسطيني لا تنطلي عليه أكاذيب عباس، الشعب الفلسطيني يتطلع إلى ما يجري على الأرض، ولم يعد يصدق الكلام فارغ المضمون، والشعب الفلسطيني في الضفة الغربية قبل غزة لا ينتظر من الفصائل الفلسطينية التي اجتمعت في غزة أن تناشد السيد الرئيس بعدم فرض عقوبات جديدة على غزة، الشعب الفلسطيني ينتظر من القوى السياسة والتنظيمات الفلسطينية أن تحذر عباس بلغة جافة، بلغة المقاومة، بلغة صاحب الحق، وأن تعلن بجلاء عن موقفها الرافض لسياسية عباس، والداعي إلى المحاسبة، على التنظيمات الفلسطينية الوطنية أن تجرد السيف في وجه الباطل، وأن تشرع في خطوات عميلة لعزل عباس، ومحاكمته أمام محكمة ثورية بتهمة الخيانة العظمي، والتفريط بتاريخ فلسطين، والحط من قدر الشهداء، والاستخفاف بعذاب الاسرى والجرحى، هذا هو الموقف التنظيمي الذي يتطلع إليه الشعب الفلسطيني، وتنتظره بحرارة الشعوب العربية، وهو الدواء الشافي للأمراض السياسية الخبيثة التي طعنها عباس في جسد القضية.

على هامش تفجير موكب رئيس الحكومة

هاني المصري مسارات 20\3\2018

أوحت جريمة تفجير موكب رئيس الحكومة، للوهلة الأولى، بأن الجهود التي تبذل لإنجاح الجولة الجديدة من جولات المصالحة تبخرت، وأن الأمور ستعود إلى نقطة الصفر، أي إلى ما قبل الرعاية المصرية.

وأذكى هذا التوقع العديد من التصريحات التوتيرية التي جرى فيها تبادل الاتهامات، لدرجة صَوَّرَ مطلقيها أن اتهاماتهم صحيحة، والإنذار بأن الأمور بعد هذه العملية الإجرامية لن تعود بعدها إلى ما كانت عليه قبلها، ما يوحي بأن قرارات غير عادية يمكن اتخاذها وسط ادعاءات متبادلة بأن منفذي العملية في روايتين متضادتين كليًا: الأولى، أن المنفذين ينتمون إلى جناح متطرف في حركة حماس، والثانية، أنهم من الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة الفلسطينية.

ولكن، بعدما "ذهبت السكرة وجاءت الفكرة"، تيقن مختلف الأطراف بصورة متزايدة وبضغط مصري مستمر أن عملية المصالحة، مع أنها شكلية، يجب أن تستمر، فلا أحد يريد أن يتحمل المسؤولية عن انهيارها، لأن البديل عنها أسوأ، وتم تجريبه سابقًا، وقادنا إلى ما نحن فيه من وضع كارثي.

في كل الأحوال، أشعلت الجريمة الأضواء الحمر لما يمكن أن نصل إليه من فوضى وفلتان أمني واقتتال ما لم يتم تدراك الموقف. كما طرحت الأمن بقوة، وجعلته على رأس جدول الأعمال بعدما جرى تأجيله إلى مرحلة متأخرة ضمن المساعي لتمكين الحكومة، حيث تم البدء بتمكينها في الجهاز المدني الذي لا يزال عالقًا في دوامة من يسبق من: تمكين الحكومة بشكل كامل، بما يشمل تسليم الجباية المالية لوزارة المالية أولًا، أم الالتزام بصرف سلف لرواتب الموظفين المدنيين كخطوة أولى على طريق اعتمادهم، وصرف رواتبهم فيما بعد على طريق صرف رواتب جميع الموظفين، بمن فيهم الأمنيين؟

قلنا سابقًا ونؤكد حاليًا، ضرورة الاتفاق على الملف الأمني بمختلف جوانبه والشروع في تطبيقه منذ البداية، لأن تأجيله وصفة مؤكدة للفشل، فلقد سقطت حكومة الوحدة الوطنية عقب توقيع "اتفاق مكة" في شباط 2007 على صخرة الخلاف حول مسؤولية الأمن، إذ لم يتمكن وزير الداخلية من ممارسة سلطاته وصلاحياته على الأجهزة الأمنية التي كانت تحت إمرته، ما دفعه إلى الاستقالة، وصولًا إلى انهيار حكومة الوحدة.

على هذة الخلفية التي توضح أهمية الأمن، أكدت وثيقة الوحدة الوطنية التي أنتجها مركز مسارات في العام 2016 في سياق الحوارات والمبادرات التي بذلت لإنهاء الانقسام واستعادة الوحدة، على ضرورة الالتزام بتطبيق ما جاء في اتفاق القاهرة كرزمة شاملة، تشمل: الحكومة، والمنظمة، والأمن، والانتخابات، والمصالحة المجتمعية، وعلى إضافة قضيتي البرنامج السياسي وأسس الشراكة.

في هذا السياق، لا يمكن التقدم على طريق تمكين الحكومة وتأجيل الاتفاق على كيفية التعامل مع المقاومة والمفاوضات والعملية السياسية وصفقة ترامب ... إلخ. كما لا يمكن تمكين الحكومة من دون أن تكون سيطرتها كاملة على مختلف المجالات، وخصوصًا الأمن، ولا يمكن أن تسمح "حماس" بذلك، أي أن تغادر الحكم كليًا وليس الحكومة فقط، من دون ضمان أن تصبح شريكة في السلطة والمنظمة.

من هنا، تكتسب أهمية فائقة مسألة تطبيق ما جاء في اتفاق القاهرة حول إعادة بناء الأجهزة الأمنية، وتجديدها، وإصلاحها، وتفعيلها على أسس وطنية ومهنية بعيدًا عن الحزبية.

كان من توصيات برنامج نحو إصلاح وتوحيد قطاع الأمن الفلسطيني الذي نفذه مركز مسارات، أنه يصعب تحقيق مصالحة حقيقية من دون بلورة سياسات أمنية فلسطينية توافقية، تؤدي إلى نشوء قيادة موحدة للمؤسسة الأمنية خاضعة للسلطة السياسية العليا، وتساعد على بلورة رؤية موحدة لإعادة هيكلة المؤسسة الأمنية مستقبلًا بصورة تتناسب مع الاحتياجات الأمنية الفلسطينية.

ولا يمكن تحقيق ذلك من دون أن تصبح الأجهزة الأمنية أجهزة وطنية مهنية في الضفة والقطاع، إذ لا ينتمي أفرادها وكوادرها وقادتها إلى هذا الفصيل أو ذاك، تطبيقًا لما هو وارد في القوانين الفلسطينية ذات الصِّلة، في ظل استمرار هيمنة وسيطرة الفصائل، وتحديدًا "فتح" و"حماس" على الأجهزة الأمنية في الضفة والقطاع.

إن استمرار هذا الواقع يؤدي إلى عدم الفصل بين السلطة، وخاصة الأجهزة الأمنية، والأحزاب، ما يعني وصفة مؤكدة لتحول كل خلاف جوهري بين الفصائل إلى اقتتال، أما إذا كانت الأجهزة تخضع لسيادة القانون وللمؤسسات الوطنية الموحدة، وتعبر عن مصلحة الشعب لا الفصيل فالأمر مختلف في هذه الحالة، لأن الخلاف سيحل ضمن الأطر السياسية الشرعية بطريقة سلمية وديمقراطية.

وكان من توصيات البرنامج المذكور البدء بإعادة بناء جهاز الشرطة في الضفة والقطاع، ووضع الأسس والمعايير الكفيلة بتحقيق ذلك، خلال مدة أقصاها ثلاثة أشهر، وتعميم التجربة بعد ذلك على مختلف الأجهزة.

إن الاندماج ما بين الأجهزة الأمنية والفصائل نابع من طبيعة المرحلة التي يمر بها الشعب الفلسطيني بوصفها حركة تحرر وطني، تعطي الحق في مقاومة الاحتلال بكافة الأشكال التي يقرها القانون الدولي، ولم يتم استيعاب أن تأسيس السلطة أوجد تداخلًا ما بين طبيعة مرحلة التحرر الوطني ومتطلبات بناء السلطة، مما يوجب الفصل ما بين الأجهزة الأمنية والفصائل.

إن السلطة بناء على ما سبق، وفي ضوء وصول اتفاق أوسلو وبرنامج التوصل إلى حل سياسي يتضمن الحد الأدنى من الحقوق الفلسطينية عبر المفاوضات، والرهان على المجتمع الدولي، وتقديم التنازلات، وإثبات حسن النية؛ إلى طريق مسدود، أصبحت بحاجة ملحة إلى تغيير طبيعتها ووظائفها والتزاماتها، لتصبح أداة في خدمة المنظمة والبرنامج الوطني. ويمكن أن يتم ذلك من خلال عملية تراكمية إلا أنها يجب أن تبدأ وتكتمل.

بعد تغيير السلطة على هذا الأساس، يمكن ويجب تطبيق شعارات سلطة واحدة وسلاح واحد، شريطة أن تكون هناك قيادة واحدة تمثل مختلف ألوان الطيف السياسي والاجتماعي.

أما بالنسبة إلى سلاح المقاومة، فهناك ترتيب آخر من المفترض وضعه بما يستجيب لحق الشعب الفلسطيني الواقع تحت الاحتلال بالمقاومة، ويتناسب مع المنطقة والظروف الخاصة التي تميز كل تجمع فلسطيني، فما يناسب الضفة المحتلة بشكل مباشر والتي تتعرض مختلف مناطقها لاقتحامات يومية لا يناسب قطاع غزة المحتل من خلال الحصار والعدوان، ما يحول دون وجود أجنحة عسكرية للمقاومة في الضفة، في حين سمح بوجودها في القطاع، حيث شاهدنا كيف حالت المقاومة رغم الثمن الباهظ دون تمكين الاحتلال من تحقيق أهدافه من خلال العدوانات الثلاثة التي شنها على غزة.

لا يعقل أن يكون الحل من خلال تفكيك الأجنحة العسكرية للمقاومة التي من المفترض أنها أنشئت من أجل التحرير، ويجب أن تبقى ما دام التحرير والتسوية ليسا على الأبواب.

طبعًا، لا يعني هذا تبرير استخدام الأجنحة العسكرية كأدوات للصراع والتنافس الداخلي لحماية مصالح مراكز القوى، أو هذا الفصيل أو ذاك، فكما رأينا أصبحت المقاومة في خدمة السلطة وليس العكس.

يمكن التعامل مع الأجنحة العسكرية وفق ما ورد في وثيقة الوفاق الوطني أو أي صيغة شبيهة بها، حيث نصت على "تشكيل جبهة مقاومة موحدة باسم جبهة المقاومة الفلسطينية، لقيادة وخوض المقاومة ضد الاحتلال، وتوحيد وتنسيق العمل والفعل المقاوم، والعمل على تحديد مرجعية سياسية موحدة لها".

ختامًا، نعم، تستدعي جريمة التفجير إجراء تحويل في مسار المصالحة القائمة، بحيث تعتمد معادلة لا غالب ولا مغلوب، أي خروج الجميع منتصرين، ولا تقتصر على تمكين الحكومة، وإعطاء الأولوية للجانب المدني، وإنما أن تسير ضمن مسارات متعددة بشكل متوازٍ وليس بالضرورة أن يكون متزامنًا تمامًا، تشمل البرنامج الوطني، والسلطة/الدولة، والمنظمة، والانتخابات، وبحيث يكون الأمن وتلبية احتياجات الناس المعيشية وحقوقهم المدنية ومقومات صمودهم ضمن الأولويات الملحة غير القابلة للتأجيل.

تم بحمد الله